

Distr.: General
10 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة
والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة
و/أو مجلس الأمن

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/63/346 و Corr.1 و Add.1-5 و Add.1/Corr.1). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في البند، بممثلين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٨/٦٢، وافقت على تخصيص اعتماد عام قدره ١٠٠ ٩١٠ ٤٠٣ دولار للبعثات السياسية الخاصة، في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس هذا المبلغ انخفاض قدره ١٥٠ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار عن المبلغ المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وقدره ١٠٠ ٠٦٠ ٦٠٤ دولار. (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٢، الجزء الخامس، الفقرة ١٦). ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٧/٦٢، على ميزانيات ٢٦ بعثة سياسية خاصة ورد بيانها في تقرير الأمين العام (A/62/512)، ويبلغ مجموعها



٣٠٠ ٥٨٧ ٣٨٦ دولار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي القرار ٢٤٥/٦٢، وافقت الجمعية العامة أيضا على ميزانيات إضافية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٨ يبلغ مجموعها ٤٠٠ ٩٥٤ ٤٨ دولار؛ وأحاطت علما بالرصيد البالغ ٨٠٠ ٣٢٢ ١٧ دولار من الاعتماد المخصص للبعثات السياسية عموما، واعتمدت مبلغا إضافيا قدره ٦٠٠ ٦٣١ ٣١ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بموجب الإجراء المنصوص عليه في الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرارها ٢١٣/٤١.

٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام (A/63/346) احتياجات ما مجموعه ٢٧ بعثة سياسية خاصة منبثقة من قرارات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتتعلق هذه الاحتياجات في مجموعها بـ ٢٦ مكتبا سياسيا وبعثة لبناء السلام وأفرقة للجزاءات أذن بها مجلس الأمن، وبعثة سياسية واحدة أذنت بها الجمعية العامة. وفيما يتعلق بتلك البعثة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن احتياجات المبعوث الخاص للأمين العام لميانمار قد عرضت على الجمعية العامة في سياق البيان ذي الصلة المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وقد أدرجت في التقرير (A/63/346)، وفقا لما طلبته اللجنة من دمج الموارد الإجمالية لجميع البعثات السياسية الخاصة.

٤ - وفي الفقرة ٢٣ من التقرير (A/63/346)، يقترح الأمين العام أن تقوم الجمعية العامة بما يلي: أن توافق على اعتماد مبلغ صافيه ٥٠٠ ٨٤٤ ٤٦٦ دولار لميزانيات ٢٧ بعثة سياسية خاصة؛ وأن تحيط علما بالأرصدة الحرة والاحتياجات الإضافية لفرادى البعثات التي يبلغ صافي مجموع أرصدها الحرة ٥٠٠ ٩٢٣ ٥٠٠ دولار خصما من المبالغ التي سبق اعتمادها لعام ٢٠٠٨، وأن ترصد، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ مبلغا قدره ٥٠٠ ٩٢١ ٤٦٠ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغاً قدره ٥٠٠ ٥٩٠ ٢٨ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يعادلها مبلغ مقابل في إطار الباب ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويقترح الأمين العام أيضا أن توافق الجمعية العامة على منح سلطة الدخول في التزامات لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٥ ملايين دولار، في إطار الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لتنفيذ أعمال التصميم المتعلقة بتشيد المقر المتكامل للأمم المتحدة في بغداد. وترد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في الجزء السادس أدناه. وترد أيضا ملاحظات اللجنة وتوصياتها العامة في الفقرات ٥ إلى ١٦ أدناه. وترد توصية اللجنة المتعلقة بالموارد المطلوبة لتشيد المقر المتكامل في تقريرها A/63/601.

ثانياً - اعتبارات عامة وتوصيات

٥ - تماشياً مع توصية اللجنة الاستشارية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٥/٦٠، نظمت اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في ثلاث مجموعات مواضيعية، وتعرض ميزانيتنا البعثتين الأكبر حجماً، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على حدة بسبب حجمهما وتعقيدهما:

(أ) المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون، والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (انظر A/63/346/Add.1 والفقرات ٢٣-٣٦ أدناه)؛

(ب) المجموعة المواضيعية الثانية: فرق ومجموعات وأفرقة رصد الجزاءات (انظر A/63/346/Add.2 والفقرات ٣٧-٥٠ أدناه)؛

(ج) المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، ومكاتب الأمم المتحدة المتكاملة، ولجان الأمم المتحدة (انظر A/63/346/Add.3 والفقرات ٥١-١٠٣ أدناه)؛

(د) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (انظر A/63/346/Add.4 والفقرات ١٠٤-١٣٦ أدناه)؛

(هـ) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر A/63/346/Add.5 والفقرات ١٣٧-١٦٧ أدناه).

٦ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن تطور الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة خلال فترات السنتين الثلاث الأخيرة، وترد هذه المعلومات أدناه:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة	مجموع الاعتمادات	الزيادة في النسبة المئوية مقارنة بالسنة السابقة
٢٠٠٢	٩٣ ٥٥٦,٢	-
٢٠٠٣	١٠٨ ٦٤١,٩	١٦,١
٢٠٠٤	١٦٢ ١٤٥,٩	٤٩,٢
٢٠٠٥	٢٣٠ ٧٢٨,١	٤٢,٣
٢٠٠٦	٢٨٦ ٧٤٧,٦	٢٤,٣
٢٠٠٧	٣٦٤ ٦٨٤,٤	٢٧,٢
٢٠٠٨	٤٣٥ ٥٤١,٧	١٩,٤

وتلاحظ اللجنة الزيادة التدريجية في اعتمادات ميزانيات البعثات السياسية الخاصة منذ عام ٢٠٠٢.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة للتكيف والتقييد، قدر الإمكان، بنموذج وطريقة عرض ميزانيات عمليات حفظ السلام (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١)، وإدراج معلومات في الجزء التمهيدي من ميزانية كل بعثة عن دور مختلف كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات التي توفر الدعم، تماشياً مع ما أوصت به اللجنة في هذا الصدد (انظر A/62/7/Add.29، الفقرة ٩). بيد أن اللجنة تعتقد أن طريقة العرض تستدعي المزيد من التحسين. فعلى الرغم من أن تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن توفر التفاصيل في حالات عديدة، فإن المعلومات المتصلة بكيفية القيام بالتنسيق مع الأطراف الأخرى أو كيف يؤثر ذلك على الاحتياجات المقترحة ليست واضحة بالقدر الكافي في عرض الميزانية في بعض الحالات. وبالتالي توصي اللجنة بأن تتضمن الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة في المستقبل تبريراً دقيقاً للاحتياجات من الموارد، كي يتسنى للجمعية العامة اتخاذ قرار مستنير بشأنها.

٨ - وقد تلقت اللجنة الاستشارية معلومات تكميلية تتعلق بالمجموعات الأولى والثانية والثالثة. لكن المعلومات التكميلية المتعلقة بالبعثتين الأكبر حجماً (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق) أدرجت في تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لا يقدم أسباباً أو تبريراً واضحاً في العرض الحالي لبعض بنود الميزانية، لا سيما في ما يخص الموارد غير المتعلقة بالوظائف، ومن أمثلة ذلك التغييرات المقترحة في تشكيلة العتاد الجوي أو الاحتياجات المتعلقة بالسفر. وبالتالي توصي اللجنة بتقديم هذه المعلومات الإضافية. وتوصي أيضاً بإدراج الخرائط كجزء من التقرير.

٩ - وفيما يتعلق ببعض البعثات السياسية الخاصة، يساور اللجنة الاستشارية القلق من أن أطر الميزنة القائمة على النتائج ما زالت تشوبها بعض أوجه القصور. وتماشياً مع المبادئ التوجيهية السارية المتعلقة بالميزنة على أساس النتائج التي وضعها الأمين العام، لا بد من الحرص على كفاءة أن تكون مؤشرات الإنجاز محددة وواقعية وقابلة للتحقيق والقياس وذات إطار زمني محدد، وأن تبين مهام البعثة ومسؤولياتها مقابل مهام ومسؤوليات الحكومات أو أي كيانات أخرى لها دخل بالنشاط محل الذكر بحيث يتجلى بوضوح ما هو مندرج في نطاق مهام البعثة وأنشطتها وما هو خارج نطاق سيطرتها. وإضافة إلى ذلك، لا بد بالتالي من إدراج المعوقات، حيثما وجدت، في العوامل الخارجية.

كما لا بد من الانتباه إلى عدم الخلط بين مؤشرات الإنجاز والنواتج. فعلى سبيل المثال، تبين أن كلا من المستشار الخاص للأمين العام لميانمار، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، يفتقر بصورة خاصة إلى الأطر المنطقية في هذا الشأن، مما يستدعي إجراء استعراض واسع النطاق. وتتوقع اللجنة أن تتضمن الميزانيات المقترحة القادمة للبعثات السياسية الخاصة تقريراً عن التحسينات اللازمة.

١٠ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٠ من التقرير (A/63/346) إلى أن جهوداً قد "بذلت لإدراج معلومات عن الأداء البرنامجي للبعثات السياسية الخاصة في عام ٢٠٠٨، مع التركيز على حالة تحقيق الإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨". بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن هذه المعلومات لم يكن لها، بسبب توقيت تقديمها (في منتصف فترة السنتين)، أثر يذكر في هذه المرحلة، إلا على سبيل الإعلام. وقد درجت العادة حتى الآن على إدراج معلومات الأداء المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في العرض العام لتقرير أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين. لكن المعلومات المقدمة تتكون في غالبها من بيانات مالية. وترى اللجنة أن معلومات الأداء المقدمة والمتعلقة بما تم إنجازه ليست واضحة أو دقيقة بما فيه الكفاية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تتضمن مشاريع الميزانية مستقبلاً معلومات مناسبة عن الأداء في الماضي، كي يتسنى القيام بتحليل ملائم للاحتياجات في المستقبل. وتعيد اللجنة التأكيد، أيضاً، على أهمية افتراضات التخطيط السليمة لدى وضع ميزانيات البعثات السياسية الخاصة والدور الحيوي الذي تؤديه في التقليل من الفروق وتقديم صورة صحيحة عن الحاجة إلى الموارد.

١١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود تعريف واضح أو طريقة واضحة لإنشاء العمليات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أيضاً أن العمليات السياسية الخاصة تتفاوت إلى حد كبير من حيث ولايتها وحجمها ومدتها، وأنها تتدرج من المساعي الحميدة التي يقودها أحياناً ممثل كبير للأمين العام ليس له حضور دائم في الميدان، إلى البعثات الميدانية التي يقودها ممثلون يضطلعون بأنشطة إقامة السلام، وبناء السلام، وأنشطة الرصد/المراقبة أو يرأسون بعثات متكاملة وكيانات للجزءات/الرصد تتخذ من المقر قاعدة لها، أو كيانات ذات حضور إقليمي ميداني تكلف بتوفير نهج متكامل ومنسق لمعالجة مشاكل متعددة الأوجه. وعند الاستفسار، أحيطت اللجنة علماً بأن الهياكل في كل من البعثات السياسية الخاصة لا تشكل جزءاً من الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن

أنشطتها موجهة نحو مسائل ميدانية، ولا يمكن بالتالي دمجها على نحو كامل في برنامج عمل الأمانة العامة.

١٢ - وينبغي، في رأي اللجنة الاستشارية، ضبط عملية إيصال البعثات السياسية الخاصة. وقد شددت اللجنة في الماضي على ضرورة أن تستند مقترحات الأمين العام بإنشاء بعثات سياسية خاصة إلى تحليل لما إذا كان إنشاء بعثة سياسية خاصة هو الخيار الأفضل في ظل الظروف القائمة (A/56/7/Add.8). وتكرر اللجنة أن هذا التحليل يكتسي أهمية خاصة في الحالات التي تكون فيها الولايات مفتوحة المدة. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية كفاءة الفصل بين الأنشطة التي تضطلع بها البعثات السياسية الخاصة والأنشطة الجارية التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية.

١٣ - وأعربت اللجنة الاستشارية أيضا عن قلقها من أن عددا من البعثات السياسية الخاصة قد تبدو وكأنها استنساخ لبعضها بعضا. وعلى الرغم من اعتراف اللجنة بأن بعض المشاكل المتشعبة قد تستدعي اتباع نهج متعددة الأوجه، ينبغي بذل الجهود للتحقق من أن الاطراف أو المكاتب الموجودة في المنطقة غير قادرة على الاضطلاع بالوظائف المطلوبة، وأنه قد تم تحديد الأدوار والوظائف المتصلة بها على نحو يتوخى التكامل ويتفادى ازدواج الوظائف. وتعتقد اللجنة، أيضا، أن على إدارة الشؤون السياسية، التي تضطلع بالقيادة في هذا المجال، أن تتخذ خطوات استباقية تتمثل في تحديد إمكانية دمج الترتيبات أو تبسيطها، بهدف كفاءة واستخدام الموارد على النحو الأمثل. وتوصي اللجنة بتوخي الوضوح في تحديد أهم الأهداف السياسية والأهداف الأخرى ذات الصلة لأي بعثة سياسية خاصة، وأن ترفقها بمداول زمنية غير ملزمة تمكّن الجمعية العامة من رصد التقدم.

١٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى الملاحظات والتوصيات المتعلقة بدعم البعثات السياسية الخاصة وإدارتها، الواردة في الفقرات ١٠ إلى ٢٣ من تقريرها عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/7/Add.32) المعروض حاليا على الجمعية العامة، بالاقتران مع مقترحات الأمين العام ذات الصلة. ووفقا لما جاء في تقرير اللجنة، سوف يقدم الأمين العام تقريرا شاملا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة. وتطلب اللجنة أن يتضمن أيضا تقرير الأمين العام الشامل تحليلا للشروط التي تؤخذ في الاعتبار لدى إنشاء البعثات السياسية الخاصة؛ والأساس الذي يستند إليه في اقتراح مختلف الطرائق والهياكل؛ بما في ذلك الأدوار والوظائف المحددة والتخطيط الجاري؛ والوسائل المتاحة لاستعراض أنشطة وأداء البعثات السياسية الخاصة وكفاءة الرقابة والمساءلة؛ والآليات أو المقاييس المستخدمة

للتوصية باختتام أعمال بعثة سياسية خاصة وتطبيق الدروس المستفادة منها، إما في تقديم مقترحات مستقبلاً أو في إدارة البعثات السياسية الخاصة القائمة.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ازدياد احتياجات عدد من البعثات يرتبط بارتفاع أسعار الوقود. وقد أحيطت اللجنة علماً بأن المنهجية المستخدمة في ميزنة تكاليف الوقود تستند إلى آخر التكاليف التي صدرت بها فواتير وقت إحالة الميزانية من البعثات الميدانية إلى المقر. وإذ تقرّ الأمانة العامة بما طرأ من تقلبات منذ ذلك الحين، فقد أشارت إلى أنه يصعب في هذه المرحلة تقدير أثر الأسعار الفعلية التي ستسدد في عام ٢٠٠٩، لا سيما وأن التقلبات كانت حادة خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية في العديد من المناطق التي توجد فيها البعثات. واللجنة على دراية بتقلب أسعار النفط، وتوصي بإبقاء الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوقود قيد الاستعراض، وبالإبلاغ عن التعديلات في سياق مشاريع الميزانيات القادمة للبعثات السياسية الخاصة.

١٦ - وترى اللجنة أن المجال يتسع لترشيح الموارد المقترحة تحت بند السفر جواً. وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى التآزر والتعاون على الصعيد الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من خلال تبادل/إعارة العتاد، وبخاصة العتاد الجوي، حيثما أمكن، بهدف استخدام الموارد بأقصى درجة من الكفاءة.

ثالثاً - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

١٧ - يرد موجز لتقديرات تكاليف أنشطة البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٢٧ بعثة لعام ٢٠٠٩، مع بيان ولاياتها وتواريخ انتهائها، في الجدول ١ من تقرير الأمين العام (A/63/346). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه من بين البعثات الـ ٢٧، هناك ٧ بعثات ذات ولايات مفتوحة، وبعثة واحدة تنتهي ولايتها في نيسان/أبريل ٢٠١١، وبعثتان تنتهي ولاية كل منهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأربع بعثات تنتهي ولاياتها في تواريخ مختلفة تتراوح بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبعثة قيد نظر الجمعية العامة، وبعثتان تنتهي ولاية كل منهما في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أو مطلع سنة ٢٠٠٩، وعشر بعثات تنتهي ولاياتها في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويفترض، على النحو المشار إليه في التقرير، أن يمدد مجلس الأمن أو الجمعية العامة الولايات لفترات مماثلة للفترات التي جرت الموافقة عليها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأنه، منذ وضع تقرير الأمين العام في صيغته النهائية (A/63/346)، مدد مجلس الأمن ولايتي فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وفريق الخبراء المعني بالسودان حتى ٣١ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (قرار مجلس الأمن ١٨٤٢ (٢٠٠٨)) و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (قرار مجلس الأمن ١٨٤١ (٢٠٠٨))، على التوالي.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخاصة بالبعثات الـ ٢٧ الوارد بياها في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ (A/63/346) تعكس انتهاء مهام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الذي ستجري تصفيته بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومكتب ممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي يتوقع أن تنتهي ولايته في نفس الوقت. وتجدر الإشارة أيضا، إلى أنه من المتوقع أن تصفى بعثة الأمم المتحدة في نيبال ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بحلول نهاية أيار/مايو ونهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على التوالي (انظر الفقرتين ٨٦ و ١٠٢ أدناه).

١٩ - ويقدر مجموع الاحتياجات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ صافيه ٥٠٠ ٨٤٤ ٤٦٦ دولار؛ حيث تستأثر أكبر بعثتين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بأكبر حصة من الموارد (نسبة ٣٦ في المائة و ٣٤,٧ في المائة، على التوالي). علاوة على ذلك، بلغت الموارد المرصودة لعام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٧٠٠ ٥٤١ ٤٣٥ دولار، بينما تقدر النفقات بمبلغ ٧٠٠ ٦١٨ ٤٢٩ دولار؛ ومن ثم يتوقع أن يبقى هناك رصيد حر في نهاية عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٥ ٩٢٣ ٠٠٠ دولار. وأخذا في الحسبان الأرصدة المقدر أن تظل أرصدة حرة لكل بعثة من البعثات في نهاية عام ٢٠٠٨ (٥ ٩٢٣ ٠٠٠ دولار)، فإن المبلغ الإضافي الذي يطلب الأمين العام تخصيصه لاحتياجات البعثات السياسية الخاصة سيصل صافيه إلى ٤٦٠ ٩٢١ ٥٠٠ دولار (إجماليه ٤٨٩ ٥١٢ ٠٠٠ دولار). وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، لدى الاستفسار، بأن النفقات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بلغت ٣٣٣ ٠١٦ ٧٣١ دولارا.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين العام لعام ٢٠٠٩ لا تأخذ في الحسبان الآثار التي قد تترتب في الميزانية على التحول المحتمل لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب متكامل أو أنها لا تغطي احتياجات مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال من الموارد في فترة ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، كان من المفروض أن توفد خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بعثة لتقييم الحالة الأمنية بما يرسى الأساس لوضع افتراضات التخطيط وتحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لنقل مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال من نيروبي إلى مقديشو على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) ويسمح بإعداد الاحتياجات التكميلية للمكتب للفترة من

١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (A/63/346، الفقرة ٦)، سيقدم تقرير مستقل إلى الجمعية العامة في تاريخ لاحق، وفقا للإجراءات المتبعة.

٢١ - وريثما تتخذ الجمعية العامة إجراءات بشأن المقترحات المقدمة من الأمين العام في تقريره عن تبسيط الترتيبات التعاقدية للأمم المتحدة (A/63/298)، بما في ذلك الاستعاضة عن إجازة الاستجمام العرضية بسفر للراحة والاستجمام مدفوعة تكاليفه، وتحديد مراكز العمل المسموح فيها باصطحاب الأسرة، والأخذ بنهج العمليات الخاصة، لم تدرج أية احتياجات إضافية تتصل بتلك المقترحات في ميزانيات البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٩.

٢٢ - وبلغ مجموع الموارد من الموظفين المقترحة لعام ٢٠٠٩ والواردة في تقرير الأمين العام (A/63/346) ٥٢٨ ٤ وظيفة، مقارنة بالوظائف المأذون بها لعام ٢٠٠٨، وعددها ٩٢٩ ٤ وظيفة. وتستأثر أكبر بعثتين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بما عدده ٣١٥٥ وظيفة أي بنسبة ٧٠ في المائة من مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣). ويشمل الانخفاض الصافي بمقدار ٤٠١ وظيفة عمليات خفض ملاك الموظفين المتصلة بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، بالنظر إلى تصفية البعثة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بالنظر إلى التصفية المقررة لكلا البعثتين بحلول نهاية أيار/مايو ونهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على التوالي، وهي عمليات الخفض التي تقابلها الزيادات المقترحة في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن تقليص ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وتحويله إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وترد معلومات مفصلة وتوصيات، حيثما كان ذلك مناسباً، في الفقرات أدناه.

ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون، والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام

٢٣ - تغطي الموارد المقترحة للمجموعة الأولى لعام ٢٠٠٩ والبالغة ٩٠٠ ٣٨٥ ١٦ دولار (أي ٣,٥ في المائة من الموارد الإجمالية) البعثات السياسية الخاصة السبع التي تضم مبعوثين خاصين وشخصيين ومستشارين خاصين وممثلين وشخصيين للأمين العام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أدرجت في الفقرة ١٢ من تقريرها A/62/7/Add.29 معلومات عن مختلف

الألقاب الوظيفية للمبعوثين الشخصيين/المستشارين الخاصين ورتبهم. ويبين الجدول الوارد أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) بالنسبة للمجموعة الأولى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩، مقارنة بمجموع احتياجات عام ٢٠٠٨.

تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨						
	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			الاحتياجات المقدرة			
الفرق	صافي الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات		
(٢٨,٧)	-	٥٨٦,١	٧٥٣,٢	١٦٧,١	٦١٤,٨	٧٨١,٩	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمیانمار
٤٠٢٣,٣	٢٩,٠	٥٦٤٨,٦	٤٣٢١,٨	(١٣٢٦,٨)	١٦٢٥,٣	٢٩٨,٥	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
(٢٦٢,٥)	-	٨٨٠,٨	١٣٣٢,٥	٤٥١,٧	١١٤٣,٣	١٥٩٥,٠	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
(٢٣٩,٠)	-	٣٤٦,٤	٦٢٨,٤	٢٨٢,٠	٥٨٥,٤	٨٦٧,٤	المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية
(٧٩,٠)	-	٦١١,٦	٨٥٢,٠	٢٤٠,٤	٦٩٠,٦	٩٣١,٠	المبعوث الخاص للأمين العام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
(٤٣٦,٣)	٥٢٤,٣	٥٤٦٣,٥	٦٧٢٢,٨	١٢٥٩,٣	٥٨٩٩,٨	٧١٥٩,١	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
(٧١,٦)	-	١٤٩١,٢	١٧٧٥,٢	٢٨٤,٠	١٥٦٢,٨	١٨٤٦,٨	المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة
٢٩٠٦,٢	٥٥٣,٣	١٥٠٢٨,٢	١٦٣٨٥,٩	١٣٥٧,٧	١٢١٢٢,٠	١٣٤٩٧,٧	المجموع

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغاً قدره ١٣ ٤٩٧ ٧٠٠ دولار رُصد للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في المجموعة الأولى عام ٢٠٠٨. ويتوقع أن تصل النفقات ذات الصلة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى ١٢ ١٢٢ ٠٠٠ دولار. ويشمل صافي الفرق البالغ ١ ٣٥٧ ٧٠٠ دولار الموارد الإضافية المتصلة بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (١ ٣٢٦ ٨٠٠ دولار)، نظراً للتطورات غير المتوقعة التي شهدتها قبرص خلال عام ٢٠٠٨ ولتوسيع نطاق أنشطة المكتب لتوفير الدعم الذي طلبته الأطراف المشاركة في عملية السلام (انظر A/63/346/Add.1، الفقرات ١٩ إلى ٢٨). وحسبما جاء في تقرير الأمين العام، جرت تغطية الاحتياجات الإضافية في هذا الصدد عن طريق نقل مبالغ من الأرصدة الحرة المتوقعة في إطار الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٨ (المرجع

نفسه، الفقرة ٣٥). وأبلغت اللجنة بهذه الترتيبات في رسالة من المراقب المالي مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٥ - ومن المتوقع أن يقابل هذه الزيادة في نفقات سائر البعثات في المجموعة، ولكنه سيكون في معظمه في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (٣٠٠ ٢٥٩ ١ دولار)، مما يعزى إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة بالموظفين المدنيين، نتيجة ارتفاع معدلات الشواغر عن المعدلات المدرجة في الميزانية بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين (٢١,٧ في المائة و ٤٢,١ في المائة مقابل ٢٠ في المائة و ١٥ في المائة، على التوالي)؛ وهو ما قابله جزئياً زيادة الاحتياجات المتصلة بالتكاليف التشغيلية (٣٦٨ ٣٠٠ دولار)، نتيجة نقل المكتب.

٢٦ - وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة للمجموعة الأولى في عام ٢٠٠٩ (٢٠٠ ٢٩٠٦ دولار) في الجانب الأكبر منها إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بتكاليف الموظفين المدنيين في مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (٥٠٠ ١٣١ ٣ دولار)، مما يرجع إلى القوام الإضافي من ملاك الموظفين المطلوب لتوسيع أنشطة المكتب لتوفير الدعم الذي طلبته القيادات في قبرص، وهو ما يقابله انخفاض صاف في الاحتياجات الإجمالية المتصلة بالتكاليف التشغيلية (٦٠٠ ١٦٤ دولار) (انظر الفقرة ٣٥ أدناه).

٢٧ - ويوجز الجدول الوارد أدناه الوظائف الموافق عليها في الميزانية في إطار المجموعة الأولى، وحالة الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠٠٩.

البعثة	الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	وظائف جديدة	وظائف ملغاة	وظائف معاد تصنيفها
١ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار	٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	-	٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	-	-	-
٢ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	١ ف-٤	٢٤ (١ وأع، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٣ ف-٣، ٣ م، ٤ خ ع (رأ، ٣ م))	٢١ (١ مد-١، ٤ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ ف-٣، ٣ م، ٣ خ ع (رأ، ٣ م))	-	-
٣ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٦ (١ وأع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	-	٦ (١ وأع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	-	-	-
٤ - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	١ (١ وأع)	١ وأع	١ (١ وأع)	-	-	-

وظائف معداد تصنيفها	وظائف ملغاة	وظائف جديدة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨	البعثة
			٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))		٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	٥ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
	٢ م خ ٢	١	٨١	٢٤	٨٠	٦ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
(١ خ م إلى ١ ف-٣)		(١ م ر)	(١ وأع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-٢، ٢ ف-٦، ٢ خ ع (رأ))، ٢ م و ف، ٥٦ م ر)	(١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ خ ع، ٤ خ م، ١٧ م ر)	(١ وأع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-٢، ٢ ف-٨، ٢ خ ع (رأ))، ٢ م و ف، ٥٥ م ر)	
(١ ف-٤)			٦			٧ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة
			(١ وأع، ٣ ف-٥، ١ خ ع (رأ))، (١ م ر)	(١ وأع، ٣ ف-٥، ١ خ ع (رأ))، (١ م ر)		

الاختصارات: و أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع (رأ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م و ف = موظف وطني فني؛ م ر = الرتبة المحلية.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

٢٨ - زودت اللجنة، لدى الاستفسار، بميكال تنظيمي موحد لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، بما في ذلك التسلسل الإداري (انظر المرفق الأول). وتشير اللجنة إلى أن الموارد من الموظفين الموافق عليها لعام ٢٠٠٨ للمكتب شملت ثلاث وظائف لمستشار خاص (برتبة وكيل أمين عام) وموظف شؤون سياسية (برتبة ف-٤) ومساعد شخصي (برتبة خ ع (رأ)). بالنظر إلى استئناف مهام المساعي الحميدة المكتملة الأركان الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة، تغطي الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩ القوام الإضافي من ملاك الموظفين المطلوب. وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.1)، سيكون الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، نائبا للمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل المتصلة بمساعي الأمين العام الحميدة، وسيواصل تنسيق الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري لجهود المساعي الحميدة. وسيكون الجهة القائمة على توزيعه. تتألف القدرة

الإضافية من ملاك الموظفين المطلوبة لعام ٢٠٠٩ من ٢١ وظيفة إضافية (A/63/346/Add.1)،
الفقرة ٣٦) على النحو التالي:

(أ) منسق (مد-١)، مسؤول عن إدارة الجوانب التشغيلية والبرنامجية للعملية،
فضلا عن إسداء المشورة للمستشار الخاص للأمين العام ونائب المستشار الخاص؛

(ب) موظف شؤون سياسية (ف-٣) لتقديم الدعم الفني للمنسق؛

(ج) أربعة خبراء مواضيعيين (ف-٥) لإسداء مشورة فنية رفيعة المستوى وتقديم
ورقات السياسات/الخيارات وتوفير الدعم للعملية في أربعة مجالات مواضيعية أساسية من
عملية السلام (الممتلكات، والأراضي، والأمن والحكم، وتقاسم السلطة)؛

(د) ست وظائف لميسرين (ف-٤) لدعم أعمال الأفرقة العاملة الستة (تعنى
بالحكم وتقاسم السلطة، ومسائل متعلقة بالاتحاد الأوروبي، والأمن والضمانات، والأراضي،
والممتلكات، والمسائل الاقتصادية)، فضلا عن سبع لجان تقنية (تعنى بالجريمة والمسائل
الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والمسائل
الإنسانية، والصحة، والبيئة)؛

(هـ) ثلاث وظائف لمساعدين إداريين (خ ع - ر أ) لدعم الأفرقة العاملة؛

(و) ثلاث وظائف لموظفي أمن (الخدمة الميدانية) من أجل الحماية المباشرة
للمستشار الخاص وموظفيه بالنظر إلى محدودية القدرة المتاحة في هذا الصدد في قوة الأمم
المتحدة لحفظ السلام في قبرص (المزودة حاليا بموظفي أمن اثنين)؛

(ز) ثلاث وظائف لسائقين (الرتب المحلية) لقيادة مركبات المكتب وصيانتها.

٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفة المنسق (مد-١) ووظائف المساعدين
الإداريين الثلاثة (خ ع - ر أ) ووظائف السائقين الثلاثة (الرتب المحلية) المقترحة.
وفيما يخص الطلب المتعلق بخبراء مواضيعيين (٦ خبراء برتبة ف-٤)، تشير اللجنة إلى
أوجه التطابق بين بعض المجالات التي يتعين دعمها، فضلا عن وجود موظف قانوني
(ف-٤)، تمت الموافقة عليه في ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة
٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو الموظف الذي تشمل مهامه المهام المتصلة بمسائل الممتلكات
والأمن (A/62/781/Add.9، الفقرة ١٨). ومن ثم توصي اللجنة بقبول ثلاث وظائف من
الرتبة ف-٥ وخمس وظائف من الرتبة ف-٤. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة
المقترحة لموظف الشؤون السياسية (ف-٣)، حيث يوجد بالفعل موظف للشؤون
السياسية (ف-٤). وتوصي اللجنة كذلك بقبول وظيفتين لموظفي أمن (الخدمة الميدانية)،

من أصل الوظائف الثلاث المقترحة، بالنظر إلى القدرة الموجودة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٣٠ - وبالنظر إلى الزخم السياسي، والتطورات التي شهدتها قبرص في الآونة الأخيرة، وإلى الموارد الإضافية الموصى بالموافقة عليها فيما يتصل بمقترحات الأمين العام، تتوقع اللجنة أن يترتب على ذلك أثر في الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

٣١ - من المطلوب إنشاء وظيفة إضافية لمساعد لشؤون الموارد البشرية (الرتبة المحلية) لمحاربة تزايد عدد الموظفين ولأداء جميع المهام المتصلة بإدارة الموظفين (A/63/346/Add.1، الفقرة ٩٥).

٣٢ - ومن المقترح أن يعاد تصنيف وظيفتين موجودتين من فئة الخدمة الميدانية على النحو التالي:

(أ) يقترح أن يعاد تصنيف وظيفة في وحدة الأمن لترفيحها إلى رتبة ف-٤، من أجل أداء مهام رئيس وحدة الأمن، بالنظر إلى توسع الوحدة وضرورة الإشراف على إدارة الأنشطة التي يضطلع بها ضباط الحماية المباشرة والحراس الثابتون، بما يكفل تنفيذ المهام الأمنية وتقديم التوجيه والمساعدة فيما يتعلق بكافة المسائل الأمنية. (A/63/346/Add.1، الفقرة ٩٤)؛

(ب) يقترح أيضا أن يعاد تصنيف وظيفة بالإدارة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون الميزانية والمالية، سيمكّن من الاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بالميزانية والمالية، نظرا إلى زيادة عدد الموظفين من ٢٨ موظفا في عام ٢٠٠٧، إلى ٨٠ موظفا في عام ٢٠٠٨ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥).

٣٣ - وترحب اللجنة الاستشارية باستعمال القدرات المحلية لأداء مهام المكتب وتشجع على مواصلة استخدامها، كلما أمكن ذلك. وتوصي اللجنة، بناء على المسوغات المقدمة في تقرير الأمين العام، بالموافقة على الوظائف الإضافية الثلاث (١ ف-٤ و ١ ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الرتبة المحلية) المقترحة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٣٤ - يبين الجدول ٤ الواردة أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) في إطار التكاليف التشغيلية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويقارن بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		النفقات المقدرة		الاعتمادات	فئة الإنفاق
	صافي الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الفرق	الفرق	الفرق	الفرق		
	(٦)	(٥)=(٤)-(٣)	(٤)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)		
	٦,٨	-	٢١٧,٢	٣٦٤,٧	١٤٧,٥	٢١٠,٤	٣٥٧,٩	١ - الاستشاريون والخبراء
	(٢٢,٨)	-	١ ٦٢٧,٧	٢ ٠٦٤,٦	٤٣٦,٩	١ ٦٥٠,٥	٢ ٠٨٧,٤	٢ - السفر الرسمي
	(٢٠٦,٢)	٢٠٠,٩	١ ٤٥٤,٠	٨٩٤,٧	(٥٥٩,٣)	١ ٧١٢,٠	١ ١٥٢,٧	٣ - المرافق والهياكل الأساسية
	(٣٤٩,٢)	-	٢٤٦,٨	٣٣٠,١	٨٣,٢	٥٩٦,١	٦٧٩,٣	٤ - النقل البري
	٤٦,٦	-	٣٤٠,٤	٣٤٠,٤	-	٢٩٣,٨	٢٩٣,٨	٥ - النقل الجوي
	٢٢٦,١	١٩٨,٢	٦٨٢,١	٤٧٣,٦	(٢٠٨,٥)	٤٥٦,٠	٢٤٧,٥	٦ - الاتصالات
	١٠٤,٧	١٥٣,٦	٣٩٠,٩	٢٧٨,٨	(١١٢,١)	٢٨٦,٢	١٧٤,١	٧ - تكنولوجيا المعلومات
	١,٢	-	٥,٥	٨,٨	٣,٣	٤,٣	٧,٦	٨ - الخدمات الطبية
	٧٥,٩	٠,٦	٣٤٧,١	٣٢٨,٣	(١٨,٨)	٢٦٧,١	٢٤٨,٣	٩ - لوازم وخدمات ومعدات أخرى
	(١٦٤,٦)	٥٥٣,٣	٥ ٣١١,٧	٥ ٠٨٤,٠	(٢٤٨,٨)	٥ ٤٥٠,٦	٥ ٢٠١,٨	المجموع

٣٥ - يعكس إجمالي الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ انخفاضا صافيا في الموارد قدره ٦٠٠ ١٦٤ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨. ويتعلق انخفاض الاحتياجات المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٢٠٦ دولار) في معظمه باقتناء معدات أمنية في عام ٢٠٠٨ خاصة بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان؛ والاعتماد المرصود مرة واحدة لاقتناء أثاث ومعدات مكتبية في عام ٢٠٠٨ خاصة بمكتب المبعوث الخاص إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، فضلا عن تخفيض تكاليف الإيجار الخاصة به وغير ذلك من تكاليف المنافع العامة، بناء على ترتيبات تقاسم التكاليف مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتخفيضات مبينة أيضا في الموارد المقترحة للنقل البري (٢٠٠ ٣٤٩ دولار) حيث إن اقتناء أسطول المركبات لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان قد تم في عام ٢٠٠٨ ولا يتوقع أية عمليات اقتناء إضافية لعام ٢٠٠٩.

وتعكس الموارد الإضافية تحت بند الاتصالات (١٠٠ ٢٢٦ دولار) في معظمها الاحتياجات المتعلقة بأنشطة الإعلام التي يضطلع بها المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، فضلاً عن نفقات متوقعة تحت بند خدمات الاتصالات - حيث لم تشمل مخصصات ٢٠٠٨ أية موارد تتعلق بهذا الموضوع.

٣٦ - وتوصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة للسفر الرسمي للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص لعام ٢٠٠٩ من ٤٤٢ ٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وتتساءل اللجنة عن مدى الحاجة إلى هذا المستوى المرتفع من الموارد بالنظر إلى أن معظم الاعتماد يتعلق بالسفريات المقرر القيام بها في أوروبا وإلى المقرر. وتوصي اللجنة، أيضاً، بتعديل الموارد المقترحة للضيافة لعام ٢٠٠٩ إلى المستوى المتوقع إنفاقه في عام ٢٠٠٨ وهو ١٥ ٤٠٠ دولار (بتخفيض قدره ١٠٠ ٨ دولار).

باء - المجموعة المواضيعية الثانية: فرق ومجموعات وأفرقة رصد الجزاءات

٣٧ - تتعلق الموارد المقترحة للمجموعة المواضيعية الثانية لعام ٢٠٠٩ وبالباغلة ٦٠٠ ٦٢٢ ٢١ دولار (٤,٦ في المائة من مجموع الموارد) بالبعثات السياسية الخاصة الثماني، التي تشمل فرق ومجموعات وأفرقة رصد الجزاءات المنتهقة من قرارات يقررها مجلس الأمن:

تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		النفقات المقدرة		فئة الإنفاق ^(١)
	مجموع الاحتياجات الاحتياجات الاحتياجات الفرق	الاحتياجات الاحتياجات الاحتياجات الفرق	الفرق	الفرق	الاعتمادات	الفرق	
(٧)-(٤)-(١)	(٥)-(٤)-(٣)	(٦)	(٣)-(١)-(٢)=(٤)	(٢)	(١)		
١٦٨,٣	١٣٩٣,٨	١٣٣٢,٥	(٦١,٣)	١٢٢٥,٥	١١٦٤,٢	١ - فريق الرصد المعني بالصومال	
(٥٦,٨)	٥٤٢,٨	٧٩٧,٠	٢٥٤,٢	٥٩٩,٦	٨٥٣,٨	٢ - فريق الخبراء المعني بليبيريا	
١٢٤,٨	٣,٧	١٣٣٤,٠	(٣٦,١)	١٢٠٩,٢	١١٧٣,١	٣ - فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	
٢١٥,٢	١٥٢٣,٨	١٦٩٥,٨	١٧٢,٠	١٣٠٨,٦	١٤٨٠,٦	٤ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	
١٦٤,٤	١٣٨٤,٨	١٧٦٥,٦	٣٨٠,٨	١٢٢٠,٤	١٦٠١,٢	٥ - فريق الخبراء المعني بالسودان	
٤٢٠,٧	٦,٧	٣٩٥٢,٣	٤٠٢٠,٩	٦٨,٦	٣٥٣١,٦	٦ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات	

تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		الافتقادات المقدرة		الاعتمادات (١)	فئة الإنفاق ^(أ)
	مجموع صافي الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	الافتقادات الفرق	الافتقادات الفرق	الافتقادات الفرق	الافتقادات المقدرة	الاعتمادات (١)		
	(٦)	(٥)-(٤)=(٣)	(٤)	(٣)-(١)=(٢)	(٢)	(١)		
	٤٣٧,٢	٢٧١٩,٧	٢٧١٧,٩	(١,٨)	٢٢٨٢,٥	٢٢٨٠,٧	٧ - دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن - عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل	
	٤٨٩,٦	٧٩٥٥,٤	٧٩٩٥,٠	٣٩,٦	٧٤٦٥,٨	٧٥٠٥,٤	٨ - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	
	١٩٦٣,٤	٢٠٨٠٦,٦	٢١٦٢٢,٦	٨١٦,٠	١٨٨٤٣,٢	١٩٦٥٩,٢	مجموع الاحتياجات	

(أ) بآلاف دولارات الولايات المتحدة.

٣٨ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية التعاون وتبادل المعلومات، فضلاً عن الحاجة إلى تحاشي تكرار الأنشطة وكفالة الاستخدام الكفؤ للموارد على نطاق المجموعة المواضيعية كلما أمكن ذلك. وتشير اللجنة كذلك إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام في الفقرتين ١٣ و ١٤ من منطوق قرارها ٢٧٢/٦٢، المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية يمكن أن يتضمن اقتراحات تنفيذها منظومة الأمم المتحدة مستقبلاً. وقررت كذلك أن تقوم بدراسة ذلك التقرير، فضلاً عن تنفيذ الدول الأعضاء للاستراتيجية والنظر في تحديث الاستراتيجية لكي تستجيب للتغيرات.

٣٩ - وجرى تخصيص موارد تبلغ ٢٠٠ ٦٥٩ ١٩ دولار للأفرقة والفرق المدرجة في المجموعة المواضيعية الثانية لعام ٢٠٠٨. وتقدر النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بمبلغ مسقط قدره ٢٠٠ ٨٤٣ ١٨ دولار. ويعزى صافي نقصان النفقات البالغ ٨١٦ ٠٠٠ دولار في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات في إطار البنود التالية:

(أ) فريق الخبراء المعني بالسودان (٣٨٠ ٨٠٠ دولار)، نتيجة لشغور وظيفة مترجم شفوي/تحريري (ف-٤) وانخفاض أتعاب الاستشاريين عما كان متوقعا؛

(ب) فريق الخبراء المعني بليبيريا (٢٥٤ ٢٠٠ دولار)، بسبب الفارق بين الأتعاب الفعلية والأتعاب المدرجة في الميزانية لثلاثة خبراء واستشاري واحد؛

(ج) فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٧٢ ٠٠٠ دولار)، نظرا إلى قصر فترة العمل عما كان متوقعا (٨ أشهر فعلية بدلا من فترة ١٠ أشهر التي كانت مدرجة في الميزانية).

٤٠ - وتعكس الموارد المقترحة بمبلغ ٦٠٠ ٦٢٢ ٢١ دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثانية لعام ٢٠٠٩ زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٩٦٣ ١ دولار مقارنة بالموارد المخصصة لعام ٢٠٠٨. وتعزى الزيادة، في المقام الأول، إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالاستشاريين والخبراء (٤٠٠ ١٨٠ ١ دولار)، والموظفين المدنيين (٣٠٠ ٤٣١ ٤٣١ دولار) والسفر الرسمي (٢٠٧ ٢٠٠ دولار).

٤١ - ويُوْجَز الجدول ٦ أدناه الوظائف الموافق عليها في الميزانية في إطار المجموعة المواضيعية الثانية لعام ٢٠٠٨، وحالة الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠٠٩. وتبين الفقرات أدناه توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالوظائف الجديدة والوظائف المعاد تصنيفها.

البعثة	الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
١ - فريق الرصد المعني بالصومال	٢	(١ خ.ع (ر.أ.)) (١ م.ر)	٢	(١ خ.ع (ر.أ.)) (١ م.ر)		
٢ - فريق الخبراء المعني بليبيريا	٢		-		٢ (٢ م.ر)	
٣ - فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	١ ف-٣		١ ف-٣			
٤ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ف-٣		١ ف-٣			
٥ - فريق الخبراء المعني بالسودان	٣	١ ف-٤	٢	١ ف-٤		
	(١ ف-٤، ١ ف-٣، (١ م.ر))		(١ ف-٣، (١ م.ر))			
٦ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا - بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات	١٠	١ ف-٣	١٠	١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-١، ٣، ٥ خ.ع (ر.أ.))		١ ف-٣ إلى ٤ ف-
٧ - دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)	٣	-	٥	١ ف-٥، ٢ ف-٣، ١ خ.ع ٢ خ.ع (ر.أ.))	١ ف-٥، ٢ ف-٣، ١ خ.ع (١ م.ر))	

ووحديتين جديدتين (وحدة لمراقبة الجودة ووحدة لأنشطة الاتصال)، وقد أنشئت هذه الأفرقة العاملة والوحدتان في إطار عملية إعادة تنظيم أجريت في عام ٢٠٠٨ لكي تضطلع المديرية بالأنشطة الموكلة إليها على نحو أفضل. واقتُرح أن يركّز شاغل إحدى الوظائف على إجراء البحوث السياسية وأن يركّز شاغل الوظيفة الأخرى على التحليل الإحصائي لبيانات المديرية. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الوظائف المقترحة أن يشغلها موظفي شؤون سياسية معاونين (ف-٢).

فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحرارة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

٤٤ - يتألف ملاك الموظفين الحالي من تسع وظائف (١ ف-٥، و ٣ ف-٣، و ٥ خ ع - ر أ). وقد اقتُرح إعادة تصنيف إحدى وظائف الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ نظراً للمسؤوليات الأكثر تعقيداً التي أقيمت على عاتق الفريق. بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٨٢٢ (٢٠٠٨) وما يتطلبه ذلك من إقامة اتصالات على مستوى أعلى (المرجع نفسه، الفقرة ٧١). وتوصي اللجنة بقبول اقتراح إعادة تصنيف الوظيفة.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٤٥ - يبين الجدول الوارد أدناه بالتفصيل النفقات المسقطه (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) في إطار التكاليف التشغيلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويتضمن مقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		احتياجات عام ٢٠٠٩		تحليل الفروق ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الاحتياجات	الاحتياجات صافي	الفرق	غير المتكررة
	(١)	(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
١ - المساعدة المؤقتة العامة	٧٩,٢	٥٧,٢	٥٧,٢	٣٥,٢	-	(٢٢,٠)
٢ - الاستشاريون والخبراء	٨ ٣٧٣,٢	٨ ٠٩١,٣	٩ ٥٥٣,٦	٩ ٢٧١,٧	-	١ ١٨٠,٤
٣ - السفر الرسمي	١ ٣٥٧,٦	١ ٣٥٢,٧	١ ٥٦٤,٨	١ ٥٥٩,٩	-	٢٠٧,٢
٤ - المرافق والهياكل الأساسية	١ ٢٢٣,٣	١ ٢٤٠,٠	١ ٢٥٩,٥	١ ٢٧٦,٢	-	٣٦,٢
٥ - النقل البري	٣٨,٩	٤٢,٠	٥١,٠	٥٤,١	-	١٢,١
٦ - النقل الجوي	١٥,٠	-	-	(١٥,٠)	-	(١٥,٠)
٧ - الاتصالات	٢٨٣,٢	١٨٨,٠	٢٣١,٠	١٣٥,٨	-	(٥٢,٢)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		احتياجات عام ٢٠٠٩		تحليل الفروق ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	
	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة الفرق (٢)	الاحتياجات (٤)	الاحتياجات غير المتكررة الفرق (٦)	صافي الاحتياجات (٣)-(٤)=(٥)	(٧)-(٤)=(١)
٨ - تكنولوجيا المعلومات	١٠٣,٧	١٧٨,٧	٢٣٨,٥	١٦,٠	٣١٣,٥	١٣٤,٨
٩ - لوازم وخدمات ومعدات أخرى	١٤٧,١	١٥٢,١	١٩٧,٧	-	٢٠٣,٧	٥٠,٦
المجموع	١١ ٦٢١,٢	١١ ٣٠٢,٠	٣١٩,٢	١٦,٠	١٢ ٨٣٤,١	١ ٥٣٢,١

٤٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المسقطة لعام ٢٠٠٨ تبلغ ٣٠٢ ٠٠٠ دولار، مقابل اعتمادات قدرها ٢٠٠ ٦٢١ دولار. والنقصان الصافي البالغ ٣١٩ ٢٠٠ دولار هو محصلة انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين والخبراء (٢٨١ ٩٠٠ دولار) والاتصالات (٢٠٠ ٩٥ دولار) تقابله زيادة في النفقات تحت بندي تكنولوجيا المعلومات (٧٥ ٠٠٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (١٦ ٧٠٠ دولار).

٤٧ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية المقدرة بمبلغ ٣٠٠ ١٥٣ ١٣ دولار لعام ٢٠٠٩ زيادة مقدارها ١٠٠ ٥٣٢ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨. وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالاستشاريين والخبراء (٤٠٠ ١٨٠ دولار)، بما فيها الاحتياجات الإضافية لفريق الخبراء المعني بالسودان (٦٠٠ ٢٥٦ دولار) حيث يُقترح فيما يخصه الاستعانة باثنين من استشاريي اللغات (الفرنسية والعربية) لتوفير المساعدة القصيرة الأجل، وذلك نظراً لإلغاء وظيفة مترجم شفوي/مترجم تحريري (ف-٤) بسبب الصعوبات التي صودفت في شغل الوظيفة (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه) وزيادة مدة العمل من ثمانية أشهر إلى ١٠ أشهر. وبالمثل، تعزى الاحتياجات الإضافية إلى زيادة الأتعاب الشهرية التي يتقاضاها الخبراء/الاستشاريون وزيادة تكاليف السفر (تذاكر الطيران وبدل الإقامة اليومي) فيما يتصل بفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و٢٣٢ ٠٠٠ دولار) وفريق الرصد المعني بالصومال (٢٠٠٤ ٢٠٤ ٠٠٠ دولار) وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٨ ٠٠٠ دولار)، وكذلك فيما يتصل بتقديم الدعم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٧٠٠ ٢٤٨ دولار) نظراً لزيادة بدل تكلفة المعيشة وزيادة تكاليف السفر (تذاكر الطيران وبدل الإقامة اليومي) ونقل الاعتماد الذي كان مرصوداً لخبير عُيّن في السابق في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٤٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن طريقة عرض الموارد المقترحة فيما يتصل بالاستشاريين بالنسبة لهذه المجموعة تفتقر إلى الشفافية. ففي كثير من الحالات، لا يمكن التمييز بين الموارد المطلوبة للخبراء وتلك المطلوبة للاستشاريين. وقد أُحيطت اللجنة علماً، رداً على استفسار منها، بأن العقود الممنوحة للخبراء تكاد تكون متطابقة مع تلك الممنوحة للاستشاريين فيما عدا أن أسماء الخبراء تظهر على خطاب التعيين الذي يوجهه الأمين العام إلى مجلس الأمن. ويعيّن الاستشاريون لتقديم المساعدة لأفرقة الخبراء لكفالة توافر القدرة لديها على أداء ولاياتها. وأُحيطت اللجنة علماً كذلك بأن الموارد المقترحة لعام ٢٠٠٩ تتضمن اعتماداً (للأتعاب وتكاليف السفر) قدره ٤٠٠ ٠٦٢ ٨ دولار لتغطية تكاليف الخبراء وآخر قدره ٣٠٠ ٤٩١ ١ دولار للاستشاريين، مقابل الموارد المخصصة في عام ٢٠٠٨ للخبراء بمبلغ ٦٠٠ ٤٣٣ ٧ دولار وللإستشاريين بمبلغ ٦٠٠ ٩٣٩ ٩ دولار. وترى اللجنة ضرورة بذل الجهود لكفالة نشر الخبرات وتنوعها فيما بين أفرقة الخبراء/أعضاء الأفرقة أنفسهم، وذلك لكفالة توفير الخبرة التقنية المطلوبة لتنفيذ الولايات. وينبغي أن يُستعان بالاستشاريين لمدة أقصر، وألا يُستعان بهم إلا لتوفير الخبرات الشديدة التخصص التي لا تتوافر في الخبراء/الأعضاء. ومن ثم، توصي اللجنة بالإبقاء على الموارد المخصصة للاستشاريين عند مستوى الإنفاق المسقط لعام ٢٠٠٨ (٣٠٠ ٠٩١ ٨ دولار).

٤٩ - وتعكس الاحتياجات المقترحة من الموارد تحت بند السفر الرسمي لعام ٢٠٠٩ زيادة صافية مقدارها ٢٠٠ ٢٠٧ دولار. ويُستدل من المعلومات المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية على نشوء احتياجات إضافية تتصل بالدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٢٠٠ ١٣٢ دولار) وترجع إلى برنامج أنشطة الاتصال الأكثر كثافة المقرر الاضطلاع به وازدياد تكاليف سفر رئيس اللجنة و/أو أعضائها وموظفيها؛ ويستدل منها، أيضاً، على وجود احتياجات إضافية تتصل بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (١١٩ ٦٠٠ دولار) وتعزى إلى زيادة عدد الزيارات الموافق عليها، والمشاركة في الجلسة الاستثنائية السادسة للجنة مكافحة الإرهاب، وازدياد تكاليف السفر (تذاكر الطيران وتكاليف السفر).

٥٠ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات تحت بند تكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ١٣٤ دولار) في المقام الأول، إلى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) (٨٠٠ ٩٢ دولار)، وذلك لنشوء احتياجات إضافية متصلة بالخدمة، والبرمجيات الإضافية، فضلاً عن تحديث البرمجيات الموجودة وتعهدّها وتحديث الموقع الشبكي للجنة الجزاءات وتعهدّه.

جيم - المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، ومكاتب الأمم المتحدة المتكاملة، ولجان الأمم المتحدة

٥١ - تقدر الموارد المقترح تخصيصها في عام ٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة العشر المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة وعددها ١٠ بعثات بمبلغ قدره ٨٠٠ ٩١٨ ٩٨ دولار، وهو ما يمثل نسبة ٢١,٢ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة (A/63/346 و A/63/346/Add.3). ويبين الجدول الوارد أدناه بالتفصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) لكل بعثة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ واحتياجاتها المقدرة لعام ٢٠٠٩.

تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			فئة الإنفاق
	الاحتياجات غير المتكررة (٦)	صافي الاحتياجات (٣)-(٤)=(٥)	مجموع الاحتياجات (٤)	الفرق (٦)-(١)=(٣)	النفقات المتوقعة (٢)	الاعتمادات (١)	
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٦)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
٤١٥,٦	-	٥ ٧٧٨,٢	٥ ٧٨٨,٦	١٠,٤	٥ ٣٦٢,٦	٥ ٣٧٣,٠	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
٢ ٤٠٨,٢	٩٠٩,٥	٩ ٣٠٨,٣	٨ ٨١٨,١	(٤٩٠,٢)	٦ ٩٠٠,١	٦ ٤٠٩,٩	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
١ ١٩٣,٢	٢٩١,٥	٤ ٨٢٩,٧	٤ ٨٣٣,٠	٣,٣	٣ ٦٣٦,٥	٣ ٦٣٩,٨	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو
(٩ ٢٦٦,٣)	٣٧٢,٠	١ ٣٨١,٧	٥ ٩٩٣,٨	٤ ٦١٢,١	١٠ ٦٤٨,٠	١٥ ٢٦٠,١	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
١٥ ٢٠٤,٠	١ ٨٨٢,٠	١٥ ٢٠٤,٠	١٥ ٢٠٤,٠	-	-	-	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
(١٧٣,٤)	٢٨٧,٣	٧ ٦٨٥,٤	٨ ٠٩٩,٨	٤١٤,٤	٧ ٨٥٨,٨	٨ ٢٧٣,٢	دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
(٢٧ ٧٢٩,٤)	-	٦ ٥١٦,٩	٣ ٠٥٦,٩	(٣ ٤٦٠,٠)	٣٤ ٢٤٦,٣	٣٠ ٧٨٦,٣	لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة
(٢٣,٩)	٤١٤,٤	١ ٧٨٨,٢	٢ ٢٩٣,٦	٥٠٥,٤	١ ٨١٢,١	٢ ٣١٧,٥	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى
٦ ٧٧٣,٨	٣٤٢,٦	٣٩ ٠٢٥,٤	٣٧ ٨٩٨,٤	(١ ١٢٧,٠)	٣٢ ٢٥١,٦	٣١ ١٢٤,٦	مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي
(٤٨ ١٨٨,٩)	-	٦ ٨٩٥,٥	٦ ٩٣٢,٦	٣٧,١	٥٥ ٠٨٤,٤	٥٥ ١٢١,٥	بعثة الأمم المتحدة في نيبال
(٥٩ ٣٨٧,١)	٤ ٤٩٩,٣	٩٨ ٤١٣,٣	٩٨ ٩١٨,٨	٥٠٥,٥	١٥٧ ٨٠٠,٤	١٥٨ ٣٠٥,٩	المجموع

٥٢ - وكما يرد في الجدول ٨ أعلاه، تقدر النفقات لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ٤٠٠ ٨٠٠ ١٥٧ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً في الإنفاق قدره ٥٠٥ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد الذي رُصد في عام ٢٠٠٨ للبعثات في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة. وقدره ٩٠٠ ٣٠٥ ١٥٨ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحصة الأكبر من الانخفاض المتوقع في النفقات لعام ٢٠٠٨ تتعلق بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (١٠٠ ٦١٢ ٤ دولار). وتقابل هذه الحصة بشكل جزئي الزيادة المتوقعة في النفقات ذات الصلة بلجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة (٣ ٤٦٠ ٠٠٠ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (١ ١٢٧ ٠٠٠ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (٤٩٠ ٢٠٠ دولار). وترد أدناه في الجزء الذي يتناول كل بعثة على حدة معلومات عن تلك الفروق.

٥٣ - وتشكل الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩، بمبلغ ٩٨ ٩١٨ ٨٠٠ دولار، انخفاضاً قدره ٥٩ ٣٨٧ ١٠٠ دولار قياساً بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٨ وقدره ٩٠٠ ٣٠٥ ١٥٨ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض في الاحتياجات المقدرة يتصل في المقام الأول بعملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (٤٨ ١٨٨ ٩٠٠ دولار) ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة (٤٠٠ ٢٧ ٧٢٩ دولار) المقرر الاضطلاع بها في عام ٢٠٠٩، وهو ما يقابله جزئياً إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (١٥ ٢٠٤ ٠٠٠ دولار). بيد أن اللجنة الاستشارية أُحيطت علماً، عند الاستفسار، بأن التطورات الأخيرة قد تؤدي إلى تمديد ولايتي بعثة الأمم المتحدة في نيبال واللجنة لفترة محدودة وأنه سيلزم، تبعاً لذلك، إعادة تقدير أثر تمديد هاتين الولايتين من حيث الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٠٩.

٥٤ - ويرد في الجدول أدناه موجز للوظائف المعتمدة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة لعام ٢٠٠٨، وحالة الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠٠٩. ولا يتضمن هذا الموجز بعثة الأمم المتحدة في نيبال ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة حيث أنه من المقرر، حسبما ذكر آنفاً، تصفيتهما في عام ٢٠٠٩. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الاحتياجات من الموظفين في الجزء المتعلق بكل من هاتين البعثتين.

الوظائف المعاد تصنيفها	الوظائف الملغاة	الوظائف الجديدة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨	البعثة
١ من ف-٣ إلى ف-٤		٢	٣٠	٥	٢٨	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
		١ ف-٤، ١ خ م	(١ وأع، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ ف-٣، ٤ خ م، ١ خ ع (رأ)، ٢ م ف و، ١٢ رم، ١ م أ م)	(١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ م أ م)	(١ وأع، ١ مد-١، ٢ ف-٣، ٣ خ م، ١ خ ع (رأ)، ٢ م ف و، ١٢ رم، ١ م أ م)	
١ من ف-٣ إلى ف-٤		٧	٩٦	٨	٨٩	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
		(١ خ م، ٥ رم، ١ م أ م)	(١ أ ع م، ٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٢ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ م، ٩ خ ع (رأ)، ٦١ رم، ٥ م أ م)	(١ ف-٥، ٢ ف-٣، ١ خ م، ٣ خ ع (رأ)، ١ رم، ١ م أ م)	(١ أ ع م، ٢ ف-٥، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢، ٧ خ م، ٩ خ ع، ٥٦ رم، ٤ م أ م)	
١ من رم إلى م ف و		٣	٣٢	٢	٢٩	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو
		(١ ف-٣، ١ خ م، ١ م ف و)	(١ مد-٢، ١ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ٣ م ف و، ١٢ رم)	(١ ف-٤، ٣ ف-٣)	(١ مد-٢، ١ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ١ م ف و، ١٣ رم)	
		٥	٧٧	٢٧	٧٢	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
		(١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ م)	(١ وأع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٨ ف-٥، ١١ ف-٤، ١٠ ف-٣، ١٣ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ١٢ م ف و، ١٦ رم)	(١ مد-٢، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ م، ٨ م ف و، ٢ رم)	(١ وأع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٧ ف-٥، ٩ ف-٤، ٩ ف-٣، ١٢ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ١٢ م ف و، ١٦ رم)	
		٧٣	٧٣	-	-	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في سيراليون
		(١ أ ع م، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١٣ خ م، ١٣ م ف و، ١٨ رم)	(١ أ ع م، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٩ ف-٣، ١٣ خ م، ١٣ م ف و، ١٨ رم)			
١ ف-٥		١ ف-٤	٢٢	٣	٢٢	دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
			(٢ وأع، ١ مد-٢، ٣ ف-٥، ٧ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ٦ رم)	(١ مد-٢، ٢ ف-٥)	(٢ وأع، ١ مد-٢، ٤ ف-٥، ٦ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ٦ رم)	

البيئة	الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الجديدة	الوظائف المعفاة	الوظائف المعاد تصنيفها
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	١٩ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ م، ١٢ م)	٢ (١ ف-٤، ١ خ م)	٢٥ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ م، ١٧ م)	٦ (١ ف-٣، ٥ م)		
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٤٣٠ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ٢٧ ف-٤، ٣١ ف-٣، ٤ ف-٢، ٦٨ خ م، ١٨ م ف و، ٢١٨ م، ٥١ م أ م)	٢٠ (٦ ف-٤، ٣، ١ ف-٣، ٢، ٣ خ م، ١ م ف و، ٥ م، ١ م أ م)	٤٥٢ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٣١ ف-٣، ٦٨ خ م، ١٨ م ف و، ٢٣٧ م، ٥١ م أ م)	٢٢ (٣ ف-٤، ١٩ م)		

الاختصارات: و أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م و ف = موظف وطني فيني؛ م ر = الرتبة المحلية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٥٥ - تقدر احتياجات المكتب المتوقعة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٦٠٠ ٧٨٨ ٥ دولار بالمقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ٣٧٣ ٠٠٠ دولار. وتُعزى الزيادة البالغة ٦٠٠ ٤١٥ دولار في المقام الأول إلى اقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين (إحدهما من الرتبة ف-٤ والأخرى من فئة الخدمة الميدانية) وإلى الأثر المترتب على ارتفاع مضاعف تسوية المقر من ٤٠,١ في المائة إلى ٥٤,٢ في المائة، وهو ما يقابله جزئياً ارتفاع معدل شغور الوظائف الدولية المطبق في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢ في المائة بالمقارنة بالمعدل نفسه لعام ٢٠٠٨ وكانت نسبته ٥ في المائة (A/63/346/Add.3، الفقرتان ١٤ و ١٥). وأُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن متوسط المعدل الفعلي لشغور الوظائف الدولية بلغ في عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٢١,٨ في المائة. واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار ارتفاع معدل الشواغر الفعلي لعام ٢٠٠٨، توصي بأن يُطبق في عام ٢٠٠٩ معامل معدل شغور الوظائف الدولية نسبته ١٥ في المائة بدلا من المعامل المقترح ونسبته ١٢ في المائة.

٥٦ - وتشمل التغييرات المقترحة بالنسبة لملاك الموظفين في عام ٢٠٠٩ إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين (المرجع نفسه، الفقرة ١٦) هما:

(أ) وظيفة مستشار معني بالمسائل الجنسانية (من الرتبة ف-٤) لتغطية التزايد في الأنشطة الداعمة لدور المرأة في صون السلام والأمن على نحو ما ينص عليه قرار مجلس

الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، رداً على استفسار منها، بأن مهام المستشار المذكور تشمل التشجيع على مراعاة تعميم المنظور الجنساني في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وعلى الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك تنسيق ما يقوم به الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن والمنشأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من أنشطة تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي غياب مستشار متفرغ معني بالشؤون الجنسانية، كانت كبيرة المستشارين لشؤون حقوق الإنسان بالمكتب تضطلع، بدعم من استشاري محلي، بمهام منسقة الشؤون الجنسانية بالبعثة وذلك منذ عام ٢٠٠٤ وحتى مغادرتها للبعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وبالنظر إلى زيادة عبء العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية الناجم عن الولاية المعززة للمكتب وإلى المهارات والخبرات المتخصصة المطلوبة، يُقترح إنشاء وظيفة مستقلة؛

(ب) وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) تُخصص لتقديم الدعم إلى مكتب المدير الذي لا يتلقى الدعم إلا حسب الحاجة.

٥٧ - ويُقترح إعادة تصنيف وظيفة مساعد إداري من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ وذلك لإدارة الموارد البشرية بشكل أكفأ وأفضل توقيتاً، ولا سيما إدارة شؤون الموظفين الوطنيين في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وفي إطار دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن المكتب لم يُحول سلطة إدارة شؤون الموظفين لعدم وجود وظيفة لكبير الموظفين الإداريين به، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتولى حالياً إدارة شؤون الموظفين الوطنيين.

٥٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين المقترحتين لمستشار معني بالمسائل الجنسانية (من الرتبة ف-٤) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، وبإعادة تصنيف وظيفة المساعد الإداري من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤.

٥٩ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي، أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن النفقات المتوقعة لعام ٢٠٠٨ تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٨٨٢ ١ دولار بالمقارنة بالاعتماد المرصود للعام نفسه بمبلغ ٢٠٠ ٧٨٩ ١ دولار، فيما تُقدر الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٩٠٠ ٧٦٨ ١ دولار. وتُعزى، في المقام الأول، الزيادة المتوقعة في النفقات في عام ٢٠٠٨، وقدرها ٢٠٠ ٩٣ دولار، إلى ارتفاع تكاليف الوقود عن ما هو مدرج في الميزانية، وهو ما يقابله بشكل جزئي انخفاض عدد ساعات طيران الطائرات الثابتة الجناحين من ٣٠٠ ساعة كما يرد في الميزانية إلى ٢٤٠ ساعة حسب التقديرات. وتنبه اللجنة الاستشارية إلى وجوب أن يعمل المكتب على تحسين تخطيط هذه النفقات ورصدها.

٦٠ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تحسين الإطار المنطقي لهذه البعثة لا سيما فيما يتعلق بوضع مؤشرات الإنجاز. وترد تعليقات اللجنة في هذا الشأن في الفقرة ٩ أعلاه (انظر أيضا الفقرتين ١٢ و ١٤ أعلاه).

٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦١ - يفيد تقرير الأمين العام بأن الولاية الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أنشئ في في عام ٢٠٠٠، هي أن يدعم ضمن ما يدعمه، جهود الحكومة الرامية إلى توطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. بيد أن المكتب اضطر إلى التركيز بدلا من ذلك على صنع السلام وتسوية النزاعات نظرا لاستمرار العنف السائد في ذلك البلد (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦). وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن الأمين العام ينوي تقديم مقترحات إلى مجلس الأمن لإنشاء بعثة متكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف كفالة اتساق الإجراءات وتنسيقها (انظر S/PV.6027). وإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أنه من الضروري أن يُشار بوضوح في عروض الميزانيات المقدمة مستقبلا إلى التعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٦٢ - وفيما يتعلق بالزيادة المتوقعة في النفقات في عام ٢٠٠٨ وتبلغ ٢٠٠ ٤٩٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣)، أُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن الزيادة المذكورة تُعزى في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) ارتفاع التكاليف العامة للموظفين الدوليين (٦٠٠ ١٦٧ دولار) نظرا لارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة؛ و (ب) السفر الرسمي (٩٠٠ ١٧١ دولار)، نظرا للسفرات الكثيرة غير المتوقعة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام والفريق العامل معه من أجل تقديم إحاطات عن محادثات السلام وتنفيذ ولاية المكتب فضلا عن التدريب غير الوارد في الميزانية؛ و (ج) النقل البري (٦٠٠ ١٨٤ دولار) نظرا لارتفاع تكاليف الوقود.

٦٣ - وترى اللجنة الاستشارية أن الأثر المترتب على تقلبات أسعار الصرف والوقود على النفقات المتوقعة لعام ٢٠٠٨ ربما يكون قد تغير إلى حد كبير منذ إعداد تقرير الأمين العام. وترد تعليقات اللجنة عن أثر أسعار الوقود في الفقرة ١٥ أعلاه.

٦٤ - وفيما يتعلق بالسفر الرسمي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المقدرة لهذا البند وتبلغ ١٠٠ ٢٥٢ دولار تفوق المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٨ وقدره ٢٠٠ ٨٠ دولار بأكثر من ثلاثة أمثاله. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن النفقات التي تكبدها البعثة فيما يتصل بالسفر الرسمي وصلت في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠ ١٨٧ دولار بالمقارنة باعتماد قدره ٩٠٠ ١٨٤ دولار، ووصلت في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠٠ ١٤٧ دولار بالمقارنة باعتماد قدره

١٠٥ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ميل المكتب إلى القيام بسفريات لم تُدرج تكاليفها في الميزانية، وفي هذا الصدد تحث اللجنة المكتب على ممارسة الانضباط المالي بقدر أكبر. وقد طُلب تخصيص اعتماد قدره ١٧٦ ٧٠٠ دولار للسفر الرسمي في عام ٢٠٠٩. وتوصي اللجنة بتخفيض الاحتياجات المقدرة للسفر الرسمي في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠ في المائة.

٦٥ - وتمثل الاحتياجات المقدرة للمكتب لعام ٢٠٠٩ وإجمالها ١٠٠ ٨١٨ ٨ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٤٠٨ ٢ دولار عن المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٨. وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى الوظائف السبع الجديدة المقترحة، وإلى ارتفاع معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة، واقتناء واستبدال المركبات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢).

٦٦ - وسينشئ المكتب مكتبا فرعيا رابعا له في بلدة باوا في مقاطعة أوام - بينديه في الشمال الغربي من البلد (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩). ويُقترح إنشاء ٧ وظائف جديدة لعام ٢٠٠٩ منها ٥ وظائف للمكتب الفرعي، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، وذلك على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢):

(أ) خمس وظائف لمكتب باوا الفرعي هي تحديدا: موظف واحد لشؤون حقوق الإنسان (من متطوعي الأمم المتحدة)، ومساعدان اثنان لشؤون حقوق الإنسان (من الرتبة المحلية)، ومساعد واحد لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة المحلية) وسائق واحد (من الرتبة المحلية)؛

(ب) وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) يكفل سلامة تشغيل معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمكتب، مثل تلك العاملة بنظم الفتحات الطرفية الصغيرة جدا، والترددات العالية/الترددات العالية جدا وكذا نظام الثريا، فضلا عن المقاسم الفرعية الآلية الخصوصية، ويضطلع أيضا بعبء العمل الإضافي الناجم عن زيادة عدد المكاتب الفرعية؛

(ج) وظيفة مساعد للشؤون المالية/الميزانية (من الرتبة المحلية) لمواجهة حجم العمل المتزايد وتوفير الدعم للمكاتب الفرعية في الوقت المناسب؛

(د) يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف الشؤون الجنسانية من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ نظرا لاتساع نطاق الأنشطة وتنوعها. وقد أُحيطت للجنة علما بتزايد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البعثة حيث أن أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين أصبحوا يعلقون قدرا أكبر من الأهمية على الصلة بين السلام وبطالة الشباب ولا سيما الشباب.

٦٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف السبع الجديدة المقترحة وعلى إعادة تصنيف وظيفة موظف الشؤون الجنسانية من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤.

٦٨ - وتعرب اللجنة عن خيبة أملها لأن البعثة، وقد مر على إنشائها أكثر من ثماني سنوات، لم يُعين فيها أي موظف فني وطني. وتحث اللجنة البعثة على اتخاذ إجراء عاجل في هذا الصدد من أجل الإسهام في بناء القدرات الوطنية ونقل المعارف وغرس الشعور بامتلاك زمام الأمور لدى السكان المحليين.

٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

٦٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن قد أثنى على الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري في المساعدة على توطيد السلام والتنمية، وأن المجلس يتطلع إلى تلقي توصيات من الأمين العام بشأن كيفية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو بحيث يدعم بناء السلام بمزيد من الفعالية (S/PRST/2008/37). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن الانتخابات التشريعية قد أُحرقت بنجاح، وأنه سيتم إيفاد بعثة تقييم تقني في أوائل ٢٠٠٩ لإجراء مشاورات مع السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين وأعضاء منظومة الأمم المتحدة العاملين في بيساو بهدف اقتراح خيارات لوجود متكامل للأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وبعد انتهاء تلك المشاورات، يعزم الأمين العام تقديم توصيات إلى مجلس الأمن (انظر الوثيقة S/2008/751، الفقرة ٤٨). وأي آثار مترتبة في الميزانية على اتخاذ المجلس لقرار بهذا الشأن ستعرض على الجمعية العامة للنظر فيها (A/63/346/Add.3، الفقرات ٤٠-٤٢).

٧٠ - وتمثل الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٤ ٨٣٣ ٠٠٠ دولار زيادة قدرها ١ ١٩٣ ٢٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المقرر لعام ٢٠٠٨ البالغ ٣ ٦٣٩ ٨٠٠ دولار. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى الوظائف الجديدة الثلاث المقترحة، وإلى الزيادة في خدمات الإيجار والصيانة والأمن، وإضافة تكاليف استئجار طائرة ثابتة الجناحين ليستخدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥).

٧١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة المتوقعة في النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية لعام ٢٠٠٨ تبلغ ٤٠١ ٣٠٠ دولار، سيقابلها نقص في الإنفاق قدره ٤١٩ ٦٠٠ دولار بسبب التأخر في تعيين الموظفين في الفئة الفنية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥، الجدول). وأحيطت اللجنة علماً بأن زيادة النفقات تعزى بصفة رئيسية إلى مبلغ قدره ٣٠٦ ٦٠٠ دولار من المتوقع إنفاقه تحت بند المرافق والهياكل الأساسية بسبب عدم رصد اعتماد لتوفير

حراس مقيمين ووقود المولدات بما يفي بمقتضيات معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وإلى الزيادة في إيجارات أماكن العمل المشتركة وخدمات الصيانة.

٧٢ - وتشمل التغييرات المقترحة في جدول الوظائف لعام ٢٠٠٩ إنشاء ثلاث وظائف جديدة وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧):

(أ) موظف لبناء السلام (موظف فني وطني) لدعم مبادرات لجنة بناء السلام، بما في ذلك إنشاء الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو؛

(ب) موظف لشؤون الميزانية/الشؤون المالية (من الرتبة ف-٣)، يعنى بالمسائل المتصلة بالنواحي التشغيلية والسياسات في مجال التمويل حيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن يستطيع مواصلة تقديم الخدمات الإدارية والمالية للبعثة، وسيعمل هذا الموظف كموظف موافقات مناوب في غياب موظف الموافقات الرئيسي؛

(ج) مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (فئة الخدمة الميدانية)، لتقديم الدعم والتدريب على نظامي سان وبروجن للمحاسبة، ونظام مركوري للمشتريات، ونظام غاليليو لإدارة الأصول التي يجري حالياً إنشاؤها من أجل البعثة بهدف الوفاء بالاحتياجات التشغيلية الإدارية والمالية؛

(د) إعادة تصنيف وظيفة مترجم من الرتبة المحلية إلى رتبة موظف فني وطني، وذلك نظراً لصعوبة إيجاد مترجم مؤهل من الرتبة المحلية.

٧٣ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الجديدة الثلاث: موظف لبناء السلام (موظف فني وطني)، وموظف لشؤون الميزانية/الشؤون المالية (ف-٣)، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية)، وإعادة تصنيف وظيفة مترجم إلى رتبة موظف فني وطني.

٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

٧٤ - أفاد الأمين العام في تقريره بأن فريقاً مشتركاً بين الوكالات تقوده إدارة الشؤون السياسية أجرى تقييماً استراتيجياً للصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بهدف وضع نهج متكامل للأمم المتحدة لإرساء السلام والاستقرار في الصومال (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). واعتمد مجلس الأمن التوصيات المنبثقة من التقييم الاستراتيجي في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨). وطالب المجلس في ذلك القرار بالعمل على موائمة الأبعاد السياسية والأمنية والبرنامجية وكفالة دمجها على نحو متسلسل بحيث يعزز كل منها الآخر. وتحقيقاً لتلك الغاية، يقترح إنشاء وحدة تخطيط مشتركة داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ونقل فريق الأمم المتحدة

القطري من نيروبي إلى الصومال. وطلب مجلس الأمن من مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، عند الترويج لتسوية شاملة ودائمة في الصومال، تعزيز دعمهما للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بهدف وضع دستور وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٠٩ (انظر قرار مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨)، الفقرات ٢-٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس طلب من الأمين العام مواصلة العمل على وضع خطة عاجلة تحسباً لاحتمال نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة وقدرها ٨٠٠ ٩٩٣ ٥ دولار لا تغطي عمليات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلا لفترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، وأنه، استناداً إلى توصيات بعثة تقييم الحالة الأمنية في الصومال، ستقدم إلى الجمعية العامة ميزانية تكملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/63/346/Add.3، الفقرة ٦٧). وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، لدى استفسارها، بأن بعثة تقييم الحالة الأمنية قد تمت دون زيارة مقديشو نظراً لانعدام الاستقرار فيها. وأحيطت اللجنة علماً أيضاً بأن حوالي نصف عدد موظفي فريق الأمم المتحدة القطري البالغ تقريباً ١٤٠٠ موظف يعملون داخل الصومال، وأن ما متوسطه ١٠٠ إلى ١٥٠ من الموظفين يذهبون يومياً في مهام إلى الصومال.

٧٦ - ويقترح لعام ٢٠٠٩ إنشاء ما مجموعه خمس وظائف جديدة، تخصص أربع وظائف منها لوحدة التخطيط المشتركة الجديدة المقترحة، على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات ٧١-٧٣):

(أ) وحدة التخطيط المشتركة: رئيس الوحدة (ف-٥)، وسيعمل أيضاً بوصفه رئيس المكتب، وموظفاً تخطيط (ف-٤، و ف-٣)، ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية)؛

(ب) موظف لوجستيات (ف-٤) لتخطيط وتيسير عملية نقل المكتب السياسي للصومال من نيروبي إلى الصومال.

٧٧ - وتقر اللجنة الاستشارية بأهمية التخطيط لاحتمال أن يكون للأمم المتحدة وجود في الصومال مستقبلاً، وتشدد على ضرورة الاستفادة، أثناء تنفيذ هذه العملية، من الدروس المستفادة من التجارب السابقة المماثلة.

٧٨ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه جرى تطبيق عامل شواغر على الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ يبلغ بالنسبة للموظفين الدوليين ٢٠ في المائة وبالنسبة للموظفين الوطنيين ١٠ في المائة. ونظراً لارتفاع معدل الشواغر الحالي في البعثة (حيث أن

٢٧ وظيفة من أصل ٧٢ وظيفة معتمدة لعام ٢٠٠٨ لا تزال شاغرة، على نحو ما هو مبين في الجدول الوارد في الفقرة ٥٤)، لكون الميزانية التكميلية ستقدم استناداً إلى توصيات بعثة التقييم (انظر الفقرة ٧٤ أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية باستيعاب الوظائف الإضافية المقترحة عن طريق إعادة توزيع الموجود حالياً من الموارد.

٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٧٩ - أنشأ مجلس الأمن في قراره ١٨٢٩ (٢٠٠٨)، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة ١٢ شهراً تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كوجود لاحق لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وجرى استيعاب الاحتياجات المتصلة بعمليات بدء تشغيل المكتب المذكور في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والمقدرة بمبلغ يناهز ٣ ٤٥١ ٠٠٠ دولار باستخدام الرصيد الحر المقدر أن يتبقى من الاعتماد المخصص لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. ومن المتوقع إتمام مرحلة تصفية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/63/346/Add.3، الفقرتان ٧٤ و ٨٠).

٨٠ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ١٥ ٢٠٤ ٠٠٠ دولار، وتتضمن، في جملة أمور، الاحتياجات المتصلة بإنشاء ٧٣ وظيفة (المرجع نفسه، الفقرات ٨٣-٨٧). وسيأسس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ممثل تنفيذي للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، تدعمه وحدة متكاملة للتخطيط الاستراتيجي وأربعة أقسام مواضيعية فنية (توطيد الوضع السياسي والسلام، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية، والشرطة والأمن)، بالإضافة إلى قسم لدعم البعثة.

٨١ - وتشمل الوظائف المكتملة المقترحة ٧٣ وظيفة، ورد وصف مهامها في الفقرة ٨٩ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٤٢ وظيفة من أصل الوظائف المقترحة الـ ٧٣ ستكون وظائف دولية و ٣١ وظيفة وطنية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٨)، وستخصص ٣٠ وظيفة لقسم دعم البعثة. وأحيطت اللجنة علماً، لدى استفسارها، أنه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بلغ ما تم شغله من الوظائف الـ ٧٣ المقترحة ٤١ وظيفة، منها ٢٨ وظيفة دولية و ١٣ وظيفة وطنية. وأحيطت اللجنة علماً أيضاً أنه في تقديرات التكاليف لعام ٢٠٠٩ تم تطبيق مُعامل شواغر قدره ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين.

٨٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الوظائف الـ ٧٣ المقترحة. وتشجع اللجنة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون على الاستعجال باستقدام

الموظفين، ولا سيما الموظفين الوطنيين. بيد أن اللجنة ترى أن معاملي الشواغر المطبقين على التقديرات لا يتسما بالواقعية. ومن ثم، توصي بتطبيق مُعامل شواغر في عام ٢٠٠٩، قدره ٢٠ في المائة وإجراء استعراض للاحتياجات من الموظفين وهيكل المكتب في سياق مشروع الميزانية لعام ٢٠١٠، مع مراعاة نطاق قدرات فريق الأمم المتحدة القطري.

٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٨٣ - تمثل الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٨٠٠ ٠٩٩ ٨ دولار نقصاً قدره ٤٠٠ ١٧٣ دولار عن اعتماد عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى خفض عدد ساعات طيران طائرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الثابتة الجناحين وخفض إجراءات طائرات الهليكوبتر استناداً إلى ساعات الطيران الفعلية في عام ٢٠٠٨ (A/63/346/Add.3)، الفقرة ١٠٥). وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً أنه فيما يتعلق بساعات الطيران المقدرة للطائرة الثابتة الجناحين، التي يجري استخدامها في إطار اتفاق اقتسام التكاليف مناصفة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سيجري تخفيضها من ٣٠٠ ساعة طيران في عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٢ ساعة طيران في عام ٢٠٠٩، وأن ساعات الطيران باستخدام طائرة الهليكوبتر المستأجرة ستخفض من ثلاثة أشهر في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥ ساعة طيران في عام ٢٠٠٩. وإضافة لذلك، نتج عن إعادة التفاوض مؤخراً خفض سعر ساعة طيران طائرة الهليكوبتر من ١٩٧٨ دولاراً في ٢٠٠٨ إلى ٧١٠ دولاراً في ٢٠٠٩.

٨٤ - وفيما يلي التغييرات المقترحة إجراؤها في ملاك الموظفين لعام ٢٠٠٩ هي (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٨ و ١٠٩):

(أ) يقترح إلغاء إحدى الوظيفتين برتبة ف-٥ الممولتين على أساس فترة الاستخدام الفعلي في عام ٢٠٠٨، تحويل الأخرى إلى وظيفة مستشار قانوني أقدم متفرغ (برتبة ف-٥)؛

(ب) يقترح إنشاء وظيفة جديدة يشغلها موظف إداري تقني (رسم خرائط (برتبة ف-٤) داخل قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني، من أجل تزويد اللجنة المختلطة بالخبرات التقنية والإدارية المتخصصة فيما يتصل بعملية وضع علامات الحدود المضطلع بها حالياً. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن شاغل الوظيفة سيتولى مسؤولية وضع خرائط بالغة الدقة بمقاييس رسم كبيرة لازمة في عملية وضع علامات الحدود من أجل تيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا، ومن أجل تحديد الاحتياجات من المشتريات استناداً إلى المواصفات التقنية التي وضعتها اللجنة

المختلطة، والعمل بوصفه الجهة المختصة بتوجيه طلبات التوريد وكمسؤول تنسيق تقني. وأحيطت اللجنة علماً، لدى استفسارها، بضرورة تنفيذ هذه المهام في المقر نظراً للحاجة إلى معدات متخصصة. وأحيطت اللجنة علماً أيضاً بأنه بينما توجد في ١١ بعثة لحفظ السلام قدرة خاصة في مجال خدمات المعلومات الجغرافية، فإن البعثات السياسية تفتقر إلى أي قدرة من هذا القبيل.

٨٥ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المطلوبة في ملاك الموظفين وعلى الموارد المطلوبة من أجل دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

٧ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة

٨٦ - يفيد تقرير الأمين العام بأن اللجنة ستوقف عملياتها الفنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وسيجري إنهاؤها تدريجياً خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩، وفي الوقت نفسه سوف تبدأ المحكمة الخاصة للبنان، التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٥٧ (٢٠٠٧) عملها قبل انتهاء الولاية الحالية للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/63/346/Add.3، الفقرتان ١١١ و ١١٤). وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، عند استفسارها، أنه قد يجري تمديد ولاية اللجنة إن لم تبدأ المحكمة الخاصة عملها كما هو متوقع في عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة طلب التمديد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (انظر S/2008/764).

٨٧ - ويتوقع أن تصل النفقات الزائدة لعام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٠.٠٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ١١٦). وأبلغ المراقب المالي للجنة الاستشارية بأن الأمين العام يعتمزم استيعاب هذه الاحتياجات الإضافية عن طريق إعادة توزيع الأرصدة الحرة المتوقعة في حدود الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة. وأحيطت اللجنة علماً أيضاً بأن النفقات الزائدة لعام ٢٠٠٨ تعزى، في المقام الأول، إلى ما يلي:

(أ) الموظفون الدوليون (٤٠٠ ٢٧٠ ١ دولار): ارتفاع معدلات بدل الإقامة اليومي في بيروت عن ما هو مدرج في الميزانية، وارتفاع المعدلات في لاهاي بسبب إنشاء مكتب جديد للجنة؛

(ب) الأفراد المقدمون من الحكومات (١٣٠ ٥٠٠ دولار): مدفوعات غير مدرجة في الميزانية لتغطية تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي بسبب الحاجة إلى خبرة متخصصة لوضع الصيغة النهائية لجميع الأدلة والقضايا لإحالتها إلى المحكمة الخاصة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨؛

(ج) الاستشاريون والخبراء (٢٠٠ ١٠١٢ دولار): احتياجات إضافية في مجالات من بينها مساعدة الطب الشرعي وتحليل المعلومات والأحراز والمشورة القانونية، و ٤ قضايا جديدة بالإضافة إلى القضايا القائمة وعددها ١٧ قضية؛

(د) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٣٧٨ ١ دولار): تتصل التكاليف في المقام الأول لشحن مواد الإثبات إلى مكتب اللجنة في لاهاي، والخدمات المتخصصة اللازمة لتحليل الحمض النووي، وبالسائقين وتوفير الأمن والمساعدة اللغوية في المقابلات مع الشهود.

٨٨ - تصل الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩ إلى ٣ ٠٥٦ ٩٠٠ دولار، بانخفاض قدره ٤٠٠ ٢٧ ٧٢٩ دولار عن الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٨ (المرجع نفسه، الفقرة ١١٥).

٨٩ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، لدى استفسارها، بأن تكلفة إنشاء مكتب جديد للجنة في لاهاي تقدر بمبلغ ٢٠٢ ١٧٩ ٢ دولار لعام ٢٠٠٨. وأحيطت اللجنة علماً أيضاً بأن مجموع تكاليف اللجنة منذ إنشائها بلغت نحو ٧٩,٨ مليون دولار، تشمل النفقات النهائية لفترتي السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

٩٠ - وفيما يتعلق بتمويل المحكمة الخاصة للبنان (انظر الفقرة ٨٦ أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية من قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) أن ٥١ في المائة من نفقات المحكمة ستُحمّل على التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، وستتحمل حكومة لبنان ٤٩ في المائة منها.

٨ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

٩١ - تعكس الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٦٠٠ ٢٩٣ ٢ دولار لعام ٢٠٠٩، بانخفاض قدره ٢٣ ٩٠٠ دولار عن الاعتمادات المرصودة لعام ٢٠٠٨، في المقام الأول، انخفاض في التكاليف التشغيلية بسبب شراء المركبات والمعدات في عام ٢٠٠٨، يقابل جزئياً ست وظائف جديدة مقترحة. وسيستمر البلد المضيف في توفير التكاليف المقدرة بمبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار لاستئجار مباني المكاتب والمرافق (A/63/346/Add.3، الفقرتان ١٢٧ و ١٢٨). ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات الدعم الإداري واللوجستي للمركز (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٢).

٩٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المركز منوط به ولاية مفتوحة (A/63/346) الفقرة ٣ (أ)) وأن مهمته الرئيسية تتمثل في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات في منطقة آسيا الوسطى (A/63/346/Add.3، الفقرة ١١٩). وتؤكد اللجنة أن

إدارة الشؤون السياسية تؤدي دوراً محورياً في جهود الدبلوماسية الوقائية. وتلاحظ اللجنة كذلك أن المركز، بعد مرور أكثر من سنة على إنشائه، لم يعتمد بعد برنامج العمل، وأنه أجرى في عام ٢٠٠٨، مشاورات واسعة النطاق من أجل تحديد أهم حالات النزاع الممكن أن تشهدها المنطقة ووضع خطة عمل للتصدي لها (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٣). وفي رأي اللجنة الاستشارية، أن عدم وجود خطة عمل وخطة إجراءات على حد سواء بعد مرور أكثر من عام على إنشاء المركز إنما هو أمر يستدل منه على سوء التخطيط في مرحلة ما قبل الإنشاء (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). وترى اللجنة أن بعض عناصر اختصاصات المركز تفتقر إلى الوضوح. ووصف دوره في دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في تعزيز نهج متكامل نحو "التنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية" يعد بوجه خاص لغة غير مألوفة (A/63/346/Add.3، الفقرة ١١٩ (د)).

٩٣ - ويُقترح ما مجموعه ست وظائف جديدة لعام ٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣١)، كما يلي:

(أ) موظف شؤون سياسية برتبة (ف-٣) لتمكين المركز من الحصول على الدعم الكافي لحفاظة مشاريع كبيرة تضم خمسة بلدان بالإضافة إلى منظمات إقليمية متعددة؛
(ب) خمس وظائف من الرتبة المحلية: حارساً أمن، ومساعد تكنولوجيا معلومات، ومساعد اتصالات وسائق.

٩٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على خمس وظائف جديدة من الرتبة المحلية. وبالنظر إلى أن متوسط معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الوطنيين ناهز ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ بسبب التأخر في التوظيف، توصي اللجنة برفع معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الوطنيين في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠ في المائة بدلاً من النسبة المقترحة البالغة ١٠ في المائة. بيد أنها توصي بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة جديدة ليشغلها موظف شؤون سياسية برتبة (ف-٣) بالنظر إلى أن المركز لم يعتمد حتى الآن برنامج عمله وأن هناك وظيفتين حاليتين للمهام السياسية (واحدة ف-٥ والأخرى ف-٣).

٩٥ - ومن المتوقع أن تصل النفقات تحت بند السفر الرسمي في عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٢ ٨٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ١١٠ ٠٠٠ دولار. وتقدر الاعتمادات المقترحة رصدها تحت بند السفر الرسمي في عام ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار، بزيادة قدرها ١٤٧ ٠٠٠ دولار مقارنة بالنفقات المتوقعة لعام ٢٠٠٨. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن الزيادة في النفقات في عام ٢٠٠٨ نتجت بشكل رئيسي عن الزيادة في سفر رئيس المركز لإقامة اتصالات أولية في البلدان الخمسة التي يدعمها المركز. وأحيطت اللجنة علماً

أيضا بأن تقديرات عام ٢٠٠٩ تعكس تكاليف السفريات المزمع القيام بها لحضور اجتماعات ربع سنوية تعقد في كل من عواصم البلدان الخمسة (٧٠٠ ١٢٦ دولار)، ولكن الزيادة تعزى، في المقام الأول، إلى اجتماعات القمة للمنظمات الإقليمية والمشاورات في موسكو وبكين وكابل وفيينا ونيويورك (٤٠٠ ١٠٨ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بالمحافظة على الاعتماد المخصص للسفر الرسمي في عام ٢٠٠٩ عند مستوى النفقات المتوقعة لعام ٢٠٠٨.

٩ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

٩٦ - يرأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، حسيما جاء في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.3، الفقرتان ١٣٤-١٣٥)، ممثلٌ تنفيذي للأمين العام يقوم أيضا بدور المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموظف المكلف بشؤون الأمن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي قد تدهور عموما تدهورا كبيرا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، حيث أدى استئناف الأعمال القتالية إلى أزمة سياسية أخرى.

٩٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة المتوقعة في النفقات البالغة ١ ١٢٧ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٨ تعزى بصفة رئيسية إلى زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في جدول مرتبات الموظفين الوطنيين وإلى انخفاض معدلات الشواغر عن المعدلات المدرجة في الميزانية بالنسبة للموظفين الدوليين (١٥ في المائة بالمقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية ويبلغ ٣٠ في المائة) وبالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين ووظائف الرتبة المحلية (٥ و ٣ في المائة على التوالي مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١٠ في المائة) (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٥).

٩٨ - وتمثل الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٨٩٨ ٣٧ دولار زيادة قدرها ٨٠٠ ٧٧٣ ٦ دولار عن الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٨. وتتصل الزيادة في المقام الأول، بالوظائف الجديدة المقترحة وعددها ٢٢ وظيفة وكذلك بزيادة تكاليف زيت المولدات وخدمات الأمن وصيانة المكاتب واستئجار طائرة واحدة ثابتة الجناحين التي توفرها البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٤).

٩٩ - وتشمل الوظائف الجديدة المقترحة البالغ عددها ٢٢ وظيفة ما يلي (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤٦ و ١٤٧):

(أ) موظف شؤون إنسانية برتبة (ف-٤) لتقديم الدعم إلى الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي بصفته منسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، بعد أن قلص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنشطته وخفض عدد موظفيه؛

(ب) وظيفة مترجم فوري (ف-٤) لتغطية الزيادة الكبيرة في الطلب على الترجمة الفورية التي طرأت منذ استئناف عملية السلام؛

(ج) موظف مختص بالمسائل المتعلقة بالسجون (ف-٤) لدعم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي في توطيد سيادة القانون، بطرق منها على الأخص تعزيز نظام القضاء والسجون، بناء على طلب الحكومة؛

(د) تحويل مهام وظيفة مساعد مصور تلفزيوني كان يضطلع بها أحد المتقاعدين مع المكتب إلى الرتبة المحلية؛

(هـ) تحويل مهام ١٨ وظيفة يضطلع بها أفراد متقاعدون إلى الرتبة المحلية، لأن هذه المهام تقرر أن لها طابع الاستمرار. وأُحيطت اللجنة علماً بأن الوظائف تشمل مساعد شؤون ميزانية و (٥) مساعدين لدائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم العملاء الإقليمية؛ و (٣) عمال مهرة، ومساعد إداري و (٣) فنيي بناء و (٤) سائقين وميكانيكي سيارات.

١٠٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة مترجم فوري برتبة ف-٤. وبالنسبة لوظيفة الموظف المختصة بالمسائل المتعلقة بالسجون (ف-٤) توصي اللجنة باستخدام الموارد المتاحة عن طريق إعادة توزيعها. وإذ تأخذ في الاعتبار استمرار الوجود العملي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في البلد، مع سبعة موظفين، لا توصي اللجنة بوظيفة جديدة لموظف شؤون المساعدة الإنسانية (ف-٤). وتوصي اللجنة بالموافقة على تحويل ١٩ وظيفة من أفراد متقاعدين إلى وظائف على المستوى المحلي، كما هو مبين في الفقرة ٩٩ (د) و (هـ) أعلاه. وفيما يتعلق بالاحتياجات المتعلقة بمساعد المصور التلفزيوني ومساعد شؤون الميزانية و ٥ مساعدين لدائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم العملاء الإقليمية، ينبغي تليتها من خلال إعادة توزيع الموارد القائمة.

١٠١ - وتصل التكاليف التشغيلية المقترحة لعام ٢٠٠٩ إلى ٣٠٠ ٢٥٣ ١٣ دولار بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٣١٨ ١٠ دولار لعام ٢٠٠٨، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٩٣٥ ٢ دولار. ومن مجموع هذه الزيادة، تُقترح زيادة قدرها ٤٠٠ ١٦١ ١ دولار تحت المرافق والهياكل الأساسية لتغطية الزيادة في تكاليف الوقود وخدمات الأمن وصيانة أماكن المكاتب. وتقدر الاحتياجات تحت بند النقل الجوي في عام ٢٠٠٩ بمبلغ ٣٠٠ ٨١٩ ٢ دولار، بزيادة

قدرها ٢٠٠ ٨٢٢ دولار عن الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٨. وسيغطي هذا المبلغ طائرتين ثابتتي الجناحين توفرهما البعثة على أساس استرداد التكاليف وطائرة ذات أجنحة دوارة كجزء من الأسطول الجوي للبعثة. واللجنة الاستشارية تشجع البعثة على أن تبحث، في سياق مشروع ميزانيتها القادمة إمكانية تقاسم الطائرات ذات الأجنحة الدوارة (انظر أيضا الفقرة ١٦ أعلاه). وترى اللجنة، على وجه الخصوص، أن المبررات المقدمة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية الناقصة لدعم زيادة قدرها ١,١ مليون دولار وزيادات تحت بند التكاليف التشغيلية الأخرى تنطوي على شيء من المبالغة، ولا سيما فيما يتعلق بالزيادة المقترحة بنسبة ٥٠ في المائة في الاستشاريين والخبراء. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض مبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من التكاليف التشغيلية المقترحة لعام ٢٠٠٩.

١٠ - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٠٢ - يشير الأمين العام إلى أن الهدف من الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٨ كان تغطية الأنشطة المأذون بها حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، وتصفية البعثة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨. ولكن بالنظر إلى أن مجلس الأمن مدد بموجب قراره ١٨٢٥ (٢٠٠٨) ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، واصلت البعثة عملها على نطاق أصغر، وذلك باستخدام الموارد المعتمدة عام ٢٠٠٨ لاستيعاب الاحتياجات المتصلة بتمديد الولاية. ولن تكون هناك حاجة إلى أي موارد إضافية لعام ٢٠٠٨ (A/63/346/Add.3، الفقرات ١٥٧-١٥٩).

١٠٣ - وتقدر احتياجات عام ٢٠٠٩ بمبلغ ٦٠٠ ٩٣٢ دولار للعمليات خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وعملية تصفية البعثة المقرر الاضطلاع بها في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠٠٩ (المرجع نفسه الفقرة ١٦٠). إلا أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من محضر جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PV.6013) أن وجود بعثة الأمم المتحدة في نيبال قد يكون لازماً لمدة أخرى أقصاها ستة أشهر مع إجراء مزيد من التعديلات. فإن مدد مجلس الأمن ولاية البعثة، ستؤجل أنشطة التصفية تبعاً لذلك.

رابعاً - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٠٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن مدد في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً، تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي الفقرة ٤ من القرار حُددت تسعة مجالات تركيز للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام، في حدود ولايتهما وبلاسترشاد. بمبدأ تعزيز قدرة أفغانستان على امتلاك زمام الأمور واضطلاعها بالقيادة، هي كما يلي:

- (أ) التشجيع، بصفة رئيس مشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، على تقديم دعم أكثر اتساقاً من المجتمع الدولي إلى حكومة أفغانستان؛
- (ب) تدعيم التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بهدف تحسين التنسيق المدني - العسكري؛
- (ج) توفير التوعية السياسية من خلال وجود أقوى وأوسع نطاقاً في جميع أرجاء البلد؛
- (د) بذل المساعي الحميدة لدعم تنفيذ برامج المصالحة التي تقودها أفغانستان؛
- (هـ) دعم الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع التنمية على الصعيد المحلي؛
- (و) الاضطلاع بدور تنسيقي محوري لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛
- (ز) الاستمرار في التعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان؛ ورصد حالة المدنيين مع كفالة حمايتهم والمساعدة في التنفيذ التام للأحكام المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني؛
- (ح) دعم العملية الانتخابية؛
- (ط) دعم التعاون الإقليمي.

١٠٥ - إضافة إلى ذلك، رحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/26) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بنتائج المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان المعقود في باريس في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر S/2008/434) وأيد العناصر الرئيسية المحددة في إعلان باريس، مشيراً إلى الدور المعزز لكل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام في قيادة وتنسيق الجهود المدنية المبذولة في أفغانستان من خلال اتباع نهج متكامل. وأيد المجلس أيضاً توصيات الأمين العام التي تفيد بأن 'إنجاز البعثة ولايتها يتطلب تعبئة قدر أكبر بكثير من الموارد الفنية والإدارية والأمنية في المجالات المذكورة في تقرير الأمين العام، من خلال العمليات والإجراءات المعمول بها داخل منظومة الأمم المتحدة'، ورحب بوجه خاص بانعقاد العزم على القيام بعملية أخرى لتوسيع نطاق الوجود الميداني للبعثة من خلال فتح ستة مكاتب جديدة في ست ولايات على مدى الاثني عشر شهراً القادمة (S/PRST/2008/26). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد اتخذت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ القرار ٦٣/١٨ المتعلق بالحالة في أفغانستان.

١٠٦ - وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.4)، يُنشد من الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠٠٩ ضمان قدرة البعثة على تقديم الدعم بفعالية في المجالات ذات الأولوية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) وفي إعلان باريس الذي تلاه، ذلك بتعزيز قدراتها الفنية والإدارية ذات الصلة من خلال إعادة توزيع الموارد المتاحة أو إجراء زيادات هامة في ملاك الموظفين وإعادة الهيكلة في بعض الحالات. وفيما يتعلق بإعادة الهيكلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه أُبقي على الهيكل الراهن القائم على دعمتين (الدعامة الأولى هي الشؤون السياسية والدعامة الثانية هي الإغاثة والإنعاش والتعمير). لكن يُقترح في إطار الدعامة الأولى تعزيز القدرة على دعم المساعدة الانتخابية، فضلا عن الحوكمة وبناء المؤسسات، وذلك من خلال إنشاء وحدتين جديدتين. ويُقترح نقل مجموعة مشاريع الحوكمة (التي توجد حاليا ضمن وحدة الحوكمة والتنمية في الدعامة الثانية) إلى وحدة الحوكمة الجديدة في الدعامة الأولى من أجل ضمان التآزر بين التوعية السياسية، والتوعية المؤسسية وسيادة القانون (A/63/346/Add.4)، الفقرات من ٥٦ إلى ٥٩). ويُقترح إنشاء الوحدة الجديدة لدعم الانتخابات من أجل الاضطلاع بمهام محددة مذكورة في الفقرة ٧٠ من تقرير الأمين العام استعدادا للانتخابات الأفغانية المتوخى إجراؤها عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (المرجع نفسه، الفقرات ٧٠ إلى ٧٤).

١٠٧ - وفيما يتعلق بالدعامة الثانية، تشير اللجنة إلى أن نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالإغاثة والإنعاش والتعمير يعمل أيضا بصفته منسقا مقيما ومنسقا للشؤون الإنسانية. وفي سياق إعادة الهيكلة المقترحة، توسع مهام الدعامة الثانية من أجل دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وتعزيز التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة. وبالتالي، يقترح إنشاء وظيفة جديدة لمستشار خاص لشؤون التنمية من أجل توفير القيادة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتنمية وفعالية المعونة والإشراف على وحدة دعم الاستراتيجية ووحدة جديدة للتنسيق مع المانحين وفعالية المعونة (المرجع نفسه، الفقرات من ٨٠ إلى ١٠٠).

١٠٨ - إضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وحدة جديدة للتحليل والتخطيط يكون مقرها في مكتب الممثل الخاص للأمين العام من أجل تعزيز عمل المجلس المشترك للتنسيق والرصد ودعم الممثل الخاص في قيادة نهج متكامل يجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية (المرجع نفسه، الفقرات ٢١ إلى ٢٩). وستجمع الوحدة الجديدة بين المهام التي تضطلع بها حاليا كل من وحدة رصد وتنسيق اتفاق أفغانستان ومركز التحليل المشترك للبعثة وملاك موظفيهما. ويُقترح إنشاء قسم جديد للمعلومات الجغرافية ضمن الدعم البرنامجي (المرجع نفسه، الفقرات من ١٥٤ إلى ١٥٦).

١٠٩ - وتعمل حاليا ثمانية مكاتب إقليمية، وتسعة مكاتب في تسع ولايات ومكتب اتصال في إسلام آباد وطهران وتعتزم البعثة توسيع وجودها في الميدان ليشمل مناطق تتطلب الاتصال بالمجتمعات الساحطة والمناطق التي تحتاج دعما إنمائيا أكبر عن طريق فتح ستة مكاتب إضافية في ست ولايات. وأحيطت اللجنة علما لدى الاستفسار بأنه من المتوقع فتح اثنين من هذه المكاتب قبل نهاية عام ٢٠٠٨: أحدهما في تيرين كوت (ولاية أوروغان)، وقد فُتح خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر وفق الجدول الزمني المقرر، والثاني في بول - إي - خومري (ولاية باغلان)، ومن المقرر فتحه خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر. ويُتوقع فتح أربعة مكاتب إضافية في عام ٢٠٠٩ في فرح (ولاية فرح) بحلول نهاية آذار/مارس، وساري بول (ولاية ساري بول) في بداية نيسان/أبريل، ولاشكار غاه (ولاية هلمند) في بداية حزيران/يونيه، وغزنة (ولاية غزنة) في بداية تموز/يوليه.

١١٠ - وأطلع الممثل الخاص للأمين العام للجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.4)، على آخر ما استجد من تطورات هامة منذ وضع التقرير الأمين العام الذي يتناول مجالي تنسيق الشؤون الإنسانية ومكافحة المخدرات في صيغته النهائية. وأحيطت اللجنة علما بأنه عقب مناقشات بين البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك مع دوائر المساعدة الإنسانية غير الحكومية، تقرر خفض أنشطة البعثة المقترحة في مجال تنسيق الشؤون الإنسانية، على النحو الوارد في تقرير الميزانية (A/63/346/Add.4) وإنشاء مكتب مستقل لتنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان يُمول من التبرعات. ولدى الاستفسار، أحيطت اللجنة علما بأن دوائر المساعدة الإنسانية تنظر إلى ولاية البعثة الداعمة للحكومة وكذلك ولايتها المتعلقة بالتنسيق المدني/العسكري باعتبارهما يخلان بالحياد المطلوب لتيسير العمل الإنساني القائم على الاحتياجات، مما يجعل من الصعب على البعثة تحديد وتوظيف خبراء في المجال الإنساني. وبالتالي، تقرر أن يتولى مكتب مستقل لتنسيق الشؤون الإنسانية توفير قدرة مخصصة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتيسير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكة رئيسية في توفير المساعدة الإنسانية.

١١١ - ويرى الأمين العام أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيكون جزءا من الفريق القطري للأمم المتحدة وستكون أنشطته مواءمة تماما مع الاستراتيجية المتكاملة للبعثة، ومسؤوليته متسقة مع مسؤوليات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦. وسيكون رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤولا مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (الدعامة الثانية) (الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) وسيكون له دور إبلاغي تجاه وكيل الأمين العام

للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وسيكون مسؤولاً أمام الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان بصفته أعلى موظف للأمم المتحدة في البلد. وأُحييت اللجنة الاستشارية علماً بأن هذا الهيكل الجديد والتسلسل الإداري سيحسدان الترتيبات المتصلة بإقامة وجود متكامل للأمم المتحدة حيثما توجد بعثة متعددة الأبعاد لحفظ السلام أو لبناء السلام أو بعثة سياسية خاصة وحالة إنسانية. ومن المتوقع أن يكون حجم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقدراته على نسق الهيكل المقترح لوحدة الشؤون الإنسانية الأصلية في البعثة، مع الاحتفاظ بالمرونة حسب تطور الحالة الإنسانية. ومن المتوقع أيضاً أن يمول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأنشطته من التبرعات. وقد طلب الممثل الخاص للأمين العام بصورة فورية إلى المانحين الذين كان قد تعهدوا بتقديم تبرعات لدعم ترتيب انتقالي أن يقدموا تلك التبرعات إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدلاً من ذلك، من أجل زيادة القدرات الإنسانية المتاحة للأمم المتحدة قبل بداية فصل الشتاء.

١١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه التطورات ستفضي إلى تعديل عدد الوظائف المقترحة لوحدة الشؤون الإنسانية في مقر البعثة في كابل (بخفضه بواقع ١٨ وظيفة)، وعدد الوظائف المقترح توزيعها على المكاتب الإقليمية والمكاتب في المقاطعات (بخفضه بواقع ٦٠ وظيفة)، وستتيح في الوقت نفسه إنشاء وحدة أصغر للشؤون الإنسانية في مقر البعثة لتكون مركز الاتصال الرئيسي بين البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتخفيض عدد العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في الميدان (انظر الفقرتين ١٢٥-١٢٦ أدناه).

١١٣ - وأُحييت اللجنة الاستشارية علماً أيضاً بأن الممثل الخاص للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد عقدا، عقب مؤتمر باريس في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، سلسلة من المشاورات بشأن سبل تحسين آليات التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات. وقد حدّد في سياق هذا الاستعراض المشترك موطن ضعف أساسي في الهيكل القائم ألا وهو: أن البعثة، التي يشارك ممثلها الخاص في رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، لديها صلاحية دعوة الجهات الفاعلة الدولية والوطنية إلى الاجتماع للنظر في مسائل جوهرية من قبيل مكافحة المخدرات. بيد أنه ليس لدى البعثة موظفين بالمستوى المطلوب لتوجيه مناقشات السياسة العامة، سواء في اجتماعات المجلس أو في الاجتماعات مع ممثلي الشركاء الرئيسيين على الصعيدين الوطني والدولي. أما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يشكل جزءاً من فريق الأمم المتحدة القطري، فيرأسه في الوقت الراهن موظف من الرتبة مد-١، مهمته الرئيسية الإشراف على تنفيذ مشاريع المكتب. ويرى الممثل الخاص للأمين العام والمدير التنفيذي للمكتب أن من الضروري التوصية بتنسيب خبير في مكافحة المخدرات برتبة مد-٢

في البعثة، لتحقيق التوافق بين السلطة المخولة للبعثة لعقد الاجتماعات وبين مستوى المشورة المطلوبة.

١١٤ - وسيتمثل أثر هذين التطورين الأخيرين على الاحتياجات التي اقترحتها الأمين العام فيما يخص البعثة، والتي تقدر قيمتها، حسبما يرد في تقريره (A/63/346/Add.4)، ٤٠٠ ١٥٦ ١٦٨ دولار، في خفض عدد الوظائف المقترحة لأنشطة تنسيق الشؤون الإنسانية (٣٠٠ ٤٦٩ ٤ دولار) والاحتياجات التشغيلية (١٩٠ ٠٠٠ دولار)، مقابل زيادة وظيفة واحدة في وحدة مكافحة المخدرات (٤٠٠ ١٧٩ دولار). والنتيجة هي انخفاض صافيه ٩٠٠ ١٧٩ ٤ دولار. وترد تفاصيل ذلك في المرفق الثاني لهذا التقرير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التعديلات المقترحة لن تؤثر على الإطار المنطقي للبعثة لعام ٢٠٠٩، إلا فيما يخص حذف/تعديل اثنين من مؤشرات الإنجاز المتعلقة بالأنشطة الإنسانية. ويرد بيان تلك التغييرات في المرفق الثالث.

١١٥ - ويبين الجدول التالي بالتفاصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والاحتياجات المقدرة المنقحة للبعثة لعام ٢٠٠٩، مع مراعاة التنقيحات المشار إليها في الفقرة ١١٤ أعلاه، مما يتيح المقارنة بين احتياجات عام ٢٠٠٨ والاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩.

تحليل الفروق ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		فئة الإنفاق
	صافي الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	النفقات المقدرة	الاعتمادات المقدرة	الفرق	الفرق	
(٧)=(٤)-(١)	(٦)	(٥)=(٤)-(٣)	(٢)	(١)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)
							تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
١٤٦,١	-	١١٨٦,٥	١٢٢٥,٧	٣٩,٢	١٠٤٠,٤	١٠٧٩,٦	
٢٧٤٨٢,٩	-	٨١١٩٠,٥	٧٢٣٧٣,٧	(٨٨١٦,٨)	٥٣٧٠٧,٦	٤٤٨٩٠,٨	تكاليف الأفراد المدنيين
٦٠٢٧٨,٨	٣٥٤٠٣,٤	٩١٨٧٩,٣	٩٠٣٧٧,١	(١٥٠٢,٢)	٣١٦٠٠,٥	٣٠٠٩٨,٣	التكاليف التشغيلية
٨٧٩٠٧,٨	٣٥٤٠٣,٤	١٧٤٢٥٦,٣	١٦٣٩٧٦,٥	(١٠٢٧٩,٨)	٨٦٣٤٨,٥	٧٦٠٦٨,٧	مجموع الاحتياجات

١١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد رصدت للبعثة في عام ٢٠٠٨ موارد تبلغ ٧٠٠ ٠٦٨ ٧٦ دولار؛ وأن النفقات المتوقعة تكبدها في الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تبلغ ٥٠٠ ٣٤٨ ٨٦ دولار. مما يمثل زيادة في النفقات قدرها ٨٠٠ ٢٧٩ ١٠ دولار تعزى من الجانب الأكبر منها إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالأفراد المدنيين (٨٠٠ ٨١٦ ٨ دولار)، الناشئة عما يلي:

(أ) انخفاض معدلي الشواغر الفعليين فيما يخص الموظفين الدوليين والوطنيين عن المعدلين المدرجين في الميزانية (٢٣ و ٩ في المائة، مقارنة بالمعدلين المدرجين في الميزانية ٢٦ و ٢٢ في المائة، على التوالي)؛

(ب) زيادة معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة، بناء على تنقيح له استلم بعد الانتهاء من إعداد الميزانية؛

(ج) تسديد البديل الخاص بأفغانستان للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

(د) الزيادة في المرتبات المحلية.

١١٧ - وهناك أيضا احتياجات إضافية متوقعة نحو بند التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٥٠٢ ١ دولار)، تعزى بصورة رئيسية إلى الزيادة المقدرة في نفقات النقل الجوي (٥٠٠ ٢١٤ ١ دولار)، بالنظر إلى الزيادات في سعر الوقود، وأسعار تذاكر الطيران (الدولي والوطني)، والزيادة في عدد المسافرين بسبب توسيع نطاق البعثة؛ واحتياجات إضافية متوقعة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٣٢٦ ٧٠٠ دولار)، نتيجة لارتفاع تكاليف الكهرباء، والاحتياجات الإضافية غير المتوقعة تحت بند خدمات الصيانة المتنوعة والزيادات في تكلفة الخدمات التي يوفرها فرادى المتعاقدين. ويقابل هذه الزيادات انخفاض في النفقات تحت بند الاتصالات (٣٩ ٠٠٠ دولار).

١١٨ - ويتوقع أن يقابل الاحتياجات الإضافية لعام ٢٠٠٨ انخفاض النفقات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمبلغ مقداره ٣٩ ٢٠٠ دولار. وهذه الاحتياجات الإضافية هي نتيجة صافية لزيادة النفقات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، نتيجة لزيادة معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة (من ١٠٢ من الدولارات إلى ١٤٢ دولارا في اليوم، لأول ٣٠ يوما، ومن ٩٠ دولارا إلى ١٠٨ دولارات في اليوم، بعد ذلك) وهي الزيادة التي تقررت بعد الانتهاء من إعداد الميزانية؛ ويقابل ذلك انخفاض في نفقات أفراد الشرطة المدنية، نتيجة لمعدل الشغور الفعلي غير المتوقع، وقدره ٦٠ في المائة.

١١٩ - وتقدر الاحتياجات المقترحة المنقحة من الموارد للبعثة، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمبلغ صافيه ٩٧٦ ٥٠٠ ١٦٣ دولار (إجماليه ٣٤٣ ٠٠٠ ١٧٤ دولار). وتجسد الزيادة البالغة ٨٧ ٩٠٧ ٨٠٠ دولار (أو ١١٥ في المائة) عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨ التعزيز المقترح لقوام البعثة، وفقا للأولويات المبينة في الفقرتين ١٠٤-١٠٥ أعلاه.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٢٠ - تمثل الموارد المقترح رصدها في عام ٢٠٠٩ تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بمبلغ ١ ٢٢٥ ٧٠٠ دولار، زيادة مقدارها ١٤٦ ١٠٠ دولار عن الاعتماد المرصود تحت هذا البند في عام ٢٠٠٨، وبمبلغ ١ ٠٧٩ ٦٠٠ دولار. وتلزم هذه الموارد لسد الاحتياجات المتعلقة بوظائف مستشار عسكري، و ١٩ ضابط اتصال عسكري، و ٨ مستشارين في شؤون الشرطة المدنية. وتشمل تقديرات التكاليف معدل شغور قدره ١٥ في المائة بالنسبة للمراقبين العسكريين و ٢٥ في المائة بالنسبة للشرطة المدنية. وتجسد الزيادة الصافية في التكاليف الزيادة في معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة (انظر الفقرة ١١٨ أعلاه)، ويقابلها انخفاض في تكاليف المستشارين في شؤون الشرطة المدنية، نتيجة تطبيق معدل شغور قدره ٢٥ في المائة (لم يطبق أي معدل شغور في عام ٢٠٠٨). وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠٠٩.

الموظفون المدنيون

١٢١ - يبين الجدول التالي بإيجاز الوظائف الموافق عليها للبعثة، وحالة الشواغر فيها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك التنقيحات المشار إليها في الفقرتين ١١٢ و ١١٣ أعلاه.

الوظائف	الرتبة
الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨	١ ٥٨٦
الوظائف الشاغرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	١٢٠
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	٢ ٠٢٣
الوظائف الجديدة	٤٣٧
الوظائف الملغاة	-
الوظائف المنقولة	٣٧
الوظائف المعاد تصنيفها	٣

الاختصارات: و أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع = فئة الخدمات العامة (ر ر)؛ خ م (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م و ف = موظف وطني فني؛ ر م = الرتبة المحلية؛ خ أ = خدمات الأمن؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١٢٢ - ويتألف ملاك الموظفين المنقح المقترح لعام ٢٠٠٩ من ٢٠٢٣ موظفاً، منهم ٤٢٥ موظفاً دولياً (٢٨٢ من الفئة الفنية و ١٢٣ من فئة الخدمة الميدانية و ٢٠ من فئة الخدمات العامة) و ١٥٣٩ موظفاً وطنياً (٢٣٠ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ١٣٠٩ من الرتبة المحلية) و ٥٩ من متطوعي الأمم المتحدة. ويعكس الملاك المقترح زيادة في عدد الموظفين تبلغ ٤٣٧ موظفاً، ١١٥ منهم موظفون دوليون (٨٦ من الفئة الفنية و ٢٦ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ من فئة الخدمات العامة) و ٣٠٦ موظفون وطنيون (٥٧ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ٢٤٩ من الرتبة المحلية) و ١٦ من متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بالمقارنة مع ملاك الموظفين الموافق عليه لعام ٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من الوظائف الإضافية المطلوبة ٣٠٨ وظيفة ستُعزَّز بها المكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات فيما يتصل بتوسيع نطاق البعثة ليشمل الولايات (٤٥ وظيفة دولية و ٢٤٤ وظيفة وطنية و ١٩ لمتطوعي الأمم المتحدة).

١٢٣ - وتبلغ الموارد المنقحة المقترح رصدها تحت بند الموظفين المدنيين ٧٢ ٣٧٣ ٧٠٠ دولار. وتعزى الزيادة البالغة ٩٠٠ ٤٨٢ ٢٧ دولار إلى إنشاء ٤٣٧ وظيفة جديدة، وإلى الزيادات المتوقعة في مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين، وزيادة بدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة للموظفين الدوليين، وتقاضي الموظفين الدوليين البديل الخاص بأفغانستان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وزيادة تكلفة متطوعي الأمم المتحدة (A/63/346/Add.4)، الفقرات ٢٢٥ و ٢٢٨ و ٢٣١). وقد أُخذ في الحسبان عند تقدير التكاليف مُعامل شغور يساوي ٢٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة (انظر أيضاً الفقرة ١٢٩ أدناه). وفيما يتعلق بالبديل الخاص بأفغانستان، تؤيد اللجنة الاستشارية طلب الأمين العام تطبيق بدل خاص لموظفي البعثة الدوليين، على غرار البديل الخاص بالعراق، كتدبير استثنائي، خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ريثما تتخذ الجمعية العامة إجراءً بشأن مواءمة شروط الخدمة وتبسيط الترتيبات التعاقدية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

١٢٤ - يصف الأمين العام التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لعام ٢٠٠٩ في الفقرات من ١٩ إلى ٢١٦ من تقريره (A/63/346/Add.4)؛ وترد بأحد مرفقات هذا التقرير خرائط تنظيمية تبين الوظائف الحالية والمقترح إنشاؤها، فضلاً عن الوظائف التي تُنقل والتي يعاد تصنيفها. وأرقت اللجنة الاستشارية موجزاً للتغييرات المقترحة في ملاك موظفي البعثة لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك الوحدات الجديدة والقائمة، والوظائف الإضافية، وعمليات نقل

الوظائف وإعادة تصنيفها (انظر المرفق الرابع). أما التغييرات المنقحة في ملاك موظفي وحدة الشؤون الإنسانية ووحدة مكافحة المخدرات التي قُدمت إلى اللجنة فتدرد في الفقرات ١٢٥-١٢٧ أدناه.

١٢٥ - وأخذاً في الحسبان بأنه قد تقرر إنشاء مكتب مستقل تابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ستألف الآن وحدة الشؤون الإنسانية في البعثة مما مجموعه ١٠ وظائف بدلا من الوظائف المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add 4) وعددها ٢٨ وظيفة، وذلك لكي تقوم بدور جهة الاتصال الرئيسية بين البعثة والمكتب التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وثمةوظيفتان يضطلع شاغلاهما بمهام متصلة بتنسيق الشؤون الإنسانية في وحدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ستنقلان داخليا ليشغل إحدهما موظف للشؤون الإنسانية (ف-٤) يتولى رئاسة الوحدة، والأخرى لموظف للشؤون الإنسانية (فئة الموظفين الفنيين الوطنيين). واقترح إنشاء ثماني وظائف إضافية للوحدة في مقر البعثة في كابل بيانها كما يلي:

(أ) موظف للشؤون الإنسانية/موظف لشؤون الاتصال والدعوة (ف-٣) لإقامة الاتصالات مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتنسيق العمل الإنساني في الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وبالأخص المكتب التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومع العسكريين والمؤسسات الأفغانية وغير ذلك من الأطراف المعنية بالنيابة عن دوائر العاملين في المجال الإنساني في الميدان؛

(ب) موظف للشؤون الإنسانية/لتحليل البيانات وإعداد التقارير (ف-٣) لضمان إطلاع العناصر التنظيمية الأخرى في البعثة بانتظام على البيانات المتعلقة بالحالة الإنسانية في البلد وعلى تحليلات تلك البيانات؛

(ج) موظف للشؤون الإنسانية/للاتصال والدعوة (ف-٢) لدعم أنشطة الوحدة في مجال الاتصال بالجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتنسيق العمل الإنساني في الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وبالأخص المكتب التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛

(د) موظف للشؤون الإنسانية/لتحليل البيانات وإعداد التقارير (ف-٢) لدعم الأنشطة التي تضطلع بها الوحدة لكفالة إطلاع العناصر التنظيمية الأخرى في البعثة بانتظام على البيانات المتعلقة بالحالة الإنسانية في البلد وعلى تحليلات تلك البيانات؛

(هـ) موظفان للشؤون الإنسانية (من الموظفين الفنيين الوطنيين)؛ أحدهما لتقديم الدعم لرئيس الوحدة، والآخر للقيام مع شاغل الوظيفة المنقولة المذكورة في الفقرة ١٢٥ أعلاه، بدعم مهام الدعوة وجمع/تحليل البيانات؛

(و) مساعدان محليان (الرتبة المحلية) لأداء مهام المساعد وتأدية الوظائف الكتابية دعماً لأنشطة الوحدة والعمل كسائقين.

١٢٦ - ويستتبع المقترح خفض عدد الوظائف بواقع ٦٠ وظيفة (١٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٢١ م ف و، و ٢١ ر م) كانت مطلوبة في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.4، الفقرات ١٨٤-٢٠٣) لنشرها في المكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات لكي يضطلع شاغلوها بأنشطة متصلة بالشؤون الإنسانية.

١٢٧ - وفيما يتعلق بوحدة مكافحة المخدرات، يتألف ملاك الموظفين المقترح من خمس وظائف (انظر المرفق الرابع): وظيفتان حالتان (١ ف-٣ و ١ ر م) ووظيفتان إضافيتان (١ ف-٤ و ١ م ف و) مطلوبتان في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.4، الفقرتان ٩٦-٩٧) ووظيفة جديدة برتبة مد-٢ مقترح أن يشغلها مستشار لشؤون مكافحة المخدرات (مد-٢) (الفقرة ١١٣ أعلاه). وفيما يتعلق بهذه الوظيفة الأخيرة، أحيطت اللجنة علماً بأن شاغلها سيضطلع بمهام مستشار شؤون مكافحة المخدرات وسيتصدى لتحديات بالغة الأهمية تتصل بالتنسيق في مجال مكافحة المخدرات. وسيقوم بالأعمال التالية في تنسيق وثيق مع المكتب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كابل وبدعم كامل من ذلك المكتب: (أ) تزويد الممثل الخاص للأمين العام بالدعم التقني والسياساتي فيما يتصل بجدول أعمال مكافحة المخدرات؛ (ب) قيادة جهود الممثل الخاص للأمين العام في مجال تنسيق السياسات المتصلة بمكافحة المخدرات بوسائل منها دعوة الأفرقة العاملة التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد إلى الانعقاد والإعداد لاجتماعاتها ورئاستها؛ (ج) القيام بدور جهة التنسيق بين الممثل الخاص وحكومة أفغانستان فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات، حيث يجتمع بانتظام مع الوزراء المعنيين بغرض صقل جدول أعمال مكافحة المخدرات وتعزيز التنفيذ المنسق للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات؛ (د) القيام بدور جهة التنسيق بين الممثل الخاص للأمين العام والجهات الفاعلة الدولية المعنية فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات؛ (هـ) العمل في ظل التنسيق الوثيق مع نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على كفالة اتساق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع الجهود الشاملة الرامية إلى التخفيف من حدة تأثير صناعة المخدرات غير المشروعة على عمليتي إعمار أفغانستان وإنعاشها ودعمها لتلك الجهود.

١٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لعام ٢٠٠٩ تستجيب في مجملها للأولويات المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)

وإعلان باريس المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وترى وجاهة استراتيجية البعثة وخطة عملها الجديدين. وتوصي اللجنة بالإبقاء في عام ٢٠٠٩ على الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٨. وتوصي اللجنة أيضا بالموافقة على الوظائف الإضافية الـ ٤٣٧ المقترحة للبعثة لعام ٢٠٠٩ كما هو مبين في المرفق الرابع، بما في ذلك التقيحات المشار إليها في الفقرات ١١٠-١١٣ أعلاه وعمليات نقل الوظائف وإعادة تصنيفها المقترحة.

١٢٩ - ونظرا لعدد الوظائف الشاغرة المبين في الجدول التالي للفقرة ١٢١ أعلاه، وللزيادة الكبيرة في عدد الوظائف، وللمناخ السائد، وتوصي اللجنة برفع مُعاملتي الشواغر المأخوذتين في الحسبان لدى تقدير تكاليف الموظفين لعام ٢٠٠٩ إلى ٣٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين بدلا من المعدلين البالغين ٢٥ في المائة و ١٥ في المائة المقترحين لهاتين الفئتين على التوالي (انظر الفقرة ١٢٣ أعلاه). وترى اللجنة أيضا أن ملاك موظفي البعثة وهيكلها يجب أن يظلا قيد الاستعراض مع بدء تشغيلها، مع مراعاة وجوب توافر الظروف الأمنية المؤاتية لنشر الموظفين في المكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات (انظر الفقرتين ١٠٤-١٠٥ أعلاه). وتوصي اللجنة كذلك بأن يتضمّن مشروع الميزانية المقبلة تحليلا لمدى إسهام إعادة تشكيل البعثة وإمدادها بالموظفين الإضافيين في تنفيذ ولايتها.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

١٣٠ - يبين الجدول التالي بالتفصيل النفقات المسقطة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) في إطار التكاليف التشغيلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. بما يتيح المقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠٠٨	احتياجات عام ٢٠٠٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		النفقات المقدرة الفرق	الاعتمادات	فئة الإنفاق
	الاحتياجات غير المتكررة	صافي الاحتياجات	مجموع الاحتياجات	الفرق			
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٦)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
-	-	٢١٣,٧	٢١٣,٧	-	٢١٣,٧	٢١٣,٧	الاستشاريون والخبراء
٥٦٨,٣	-	١٦٢٨,٣	١٦٢٨,٣	-	١٠٦٠,٠	١٠٦٠,٠	السفر الرسمي
١١١٦١,٣	٣٧٦١,٣	١٩٤٥٧,٢	١٩١٣٠,٥	(٣٢٦,٧)	٨٢٩٥,٩	٧٩٦٩,٢	المرافق والهياكل الأساسية
٢٤٩٥٨,١	٢٧٣٩٠,٨	٣٠١٤١,٨	٣٠١٤١,٨	-	٥١٨٣,٧	٥١٨٣,٧	النقل البري
١٧٨٦٥,٢	٣٣,٥	٣٠١٠١,٦	٢٨٨٨٧,١	(١٢١٤,٥)	١٢٢٣٦,٤	١١٠٢١,٩	النقل الجوي
٢٧٤٣,٩	١٨٣٠,٩	٥٠٠١,٤	٥٠٤٠,٤	٣٩,٠	٢٢٥٧,٥	٢٢٩٦,٥	الاتصالات

تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨						احتياجات عام ٢٠٠٩
	مجموع الاحتياجات		صافي الاحتياجات		النفقات المقدرة		
الفرق	غير المتكررة	الاحتياجات	الاحتياجات	الفرق	المقدرة	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
١ ٨٢٤,٠	١ ٩٣٦,٩	٣ ٣١٠,٥	٣ ٣١٠,٥	-	١ ٤٨٦,٥	١ ٤٨٦,٥	تكنولوجيا المعلومات
٢١١,١	٣٩,٩	٤٩٩,٤	٤٩٩,٤	-	٢٨٨,٣	٢٨٨,٣	الخدمات الطبية
٩٤٦,٩	٤١٠,١	١ ٥٢٥,٤	١ ٥٢٥,٤	-	٥٧٨,٥	٥٧٨,٥	لوازم وخدمات ومعدات أخرى
٦٠ ٢٧٨,٨	٣٥ ٤٠٣,٤	٩١ ٨٧٩,٣	٩٠ ٣٧٧,١	(١٥٠٢,٢)	٣١ ٦٠٠,٥	٣٠ ٠٩٨,٣	المجموع

١٣١ - تقدّر الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية بمبلغ ١٠٠ ٣٧٧ ٩٠ دولار لعام ٢٠٠٩، مقابل اعتماد قدره ٣٠ ٠٩٨ ٣٠٠ دولار لعام ٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة (٦٠ ٢٧٨ ٨٠٠ دولار) ترجع إلى وجود احتياجات إضافية تحت بنود عدة في الميزانية، نظراً للزيادة المقترحة في ملاك الموظفين والتوسيع المتوخى لنطاق العمليات في عام ٢٠٠٩. وتعكس الموارد المنقحة المقترح رصدها للنقل البري بمبلغ ٣٠ ١٤١ ٨٠٠ دولار زيادة قدرها ١٠٠ ٩٥٨ ٢٤ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨، وهي تشمل اعتماداً مرصوداً بمبلغ ٢٧ ٣٩٠ ٨٠٠ دولار للاحتياجات غير المتكررة، التي تتصل في معظمها باقتناء ١٧٧ مركبة مدرعة (١٧٦ مركبة إضافية وواحدة مستبدلة). وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.4)، بُني الاقتراح على افتراض استمرار تدهور الحالة الأمنية وعلى التوصية الصادرة عقب إجراء شؤون السلامة والأمن تقييماً خاصاً للمخاطر الأمنية.

١٣٢ - وتغطي الموارد المقترحة للنقل الجوي (٢٨ ٨٨٧ ١٠٠ دولار) تكاليف استئجار وتشغيل ثلاث طائرات ثابتة الأجنحة وأربع طائرات هليكوبتر (٢٨ ٠٧٨ ٥٠٠ دولار)، فضلاً عن خدمات النقل الجوي التي تقدمها خدمات الأمم المتحدة الجوية للأغراض الإنسانية (٨٠٨ ٦٠٠ دولار). وتعزى، في المقام الأول، الزيادة الإجمالية في الموارد وتبلغ ١٧ ٨٥٦ ٢٠٠ دولار، إلى إضافة طائرة ثابتة الجناحين وطائرة هليكوبتر وما يرتبط بهما من تكاليف تشغيلية، فضلاً عن زيادة سعر الوقود المدرج في الميزانية نتيجة لاقتناء أصول جوية إضافية إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود في السوق (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). ويرد شرح للأساس الذي انبنت عليه الزيادة المقترحة في الأسطول الجوي في الفقرة ٢٤٦ من تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.4).

١٣٣ - وتعكس الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية (١٩ ١٣٠ ٥٠٠ دولار) زيادة قدرها ١١ ١٦١ ٣٠٠ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨. وذلك لتغطية ما يلي:

(أ) اقتناء مرافق سابقة التجهيز ومعدات فيما يتصل بالوحدات الإضافية لإقامة الموظفين، واستئجار مبان إضافية في كابل، وافتتاح ستة مكاتب جديدة في ست ولايات (٣ ٦٣٩ ٩٠٠ دولار)؛

(ب) تكلفة خدمات الأمن (٣ ٤٤٨ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) التكلفة التقديرية لمشاريع التشييد المقترحة، ويرد موجز لها في الفقرة ٢٣٩ من تقرير الأمين العام (٣ ٥٥٨ ٨٠٠ دولار)؛

(د) تكاليف استئجار أماكن العمل (٨٣٧ ٢٠٠ دولار)، وتكاليف الصيانة والتنظيف والتخلص من النفايات (٩٠٠ ٣٠٠ دولار) وخدمات التعديل والتجديد (٣٧٤ ٠٠٠ دولار).

١٣٤ - وتبلغ الاحتياجات تحت بندي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٥٠٤٠ ٤٠٠ دولار و ٣ ٣١٠ ٥٠٠ دولار على التوالي. وتعزى الزيادة في كلتا الحالتين إلى تنفيذ برنامج استبدال المعدات، واقتناء معدات إضافية لدعم توسيع نطاق البعثة وتجهيز قسم المعلومات الجغرافية الجديد (A/63/346/Add.4، الفقرات ٢٤٩-٢٥٤).

١٣٥ - وتقدر الموارد اللازمة تحت بند السفر الرسمي، ما يشمل السفر المتصل بالتدريب والسفر المتصل بأنشطة غير تدريبية بمبلغ ١ ٦٢٨ ٣٠٠ دولار؛ وزيادة قدرها ٥٦٨ ٣٠٠ دولار عن المبلغ المخصص لعام ٢٠٠٨. وتعزى الزيادة إلى الزيادة المتوقعة في سفر الممثل الخاص وموظفيه لأغراض تتصل بالمجالات الجديدة ذات الأولوية، وفي سفر الموظفين الإضافيين لأغراض التدريب.

١٣٦ - ونظرا للمناخ السائد في منطقة البعثة، ترى اللجنة الاستشارية أنه من المرجح أن يتأخر تنفيذ خطة العمل التشغيلية للبعثة في غضون الأطر الزمنية المتوقعة. وتوصي اللجنة بناء على ذلك بخفض الموارد الإجمالية المقترحة للتكاليف التشغيلية لعام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠ في المائة. وتوصي بأن ترصد البعثة عن كثب تنفيذ الميزانية وأن تعدل تقييمها للأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها تبعاً لتطور الأوضاع.

خامسا - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

١٣٧ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استُكملت ووسّع نطاقها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وجردها المجلس بموجب قراره ١٨٣٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، لمدة اثني عشر شهرا إضافية. وقد أشار الممثل الخاص للأمين العام خلال جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة بشأن الموارد المقترحة للبعثة لعام ٢٠٠٩، إلى دور الأمم المتحدة في دعم جهود شعب العراق وحكومته، مؤكدا الاحترام التام لاستقلال العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تنعكس مهام المساعي الحميدة والدعم والتيسير في الإطار المنطقي للبعثة (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

١٣٨ - وتقدم الفقرات من ٢٤ إلى ٣٣ من تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.5) موجزا لحالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨. ويقدم تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2008/688) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ آخر ما استجد من معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق، مع التركيز على الخطوات الأولية نحو تنفيذ القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨). وتلاحظ اللجنة أن موجزا للأنشطة الفنية المتوخاة لتنفيذ ولاية البعثة في عام ٢٠٠٩ ورد في الفقرات من ٢ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام (A/63/346/Add.5). وتشمل هذه الأنشطة تعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين؛ وتقديم الدعم لحكومة العراق في حل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها؛ ودور البعثة في وضع عمليات محسنة لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات وانتخابات مجالس المحافظات والاستفتاءات على تشكيل المناطق والتعديلات الدستورية، فضلا عن مسألة كركوك والأراضي المتنازع عليها؛ وتقديم الدعم والمساعدة التقنيين واللوجستيين من أجل وضع التشريعات المطلوبة بموجب الدستور وتنفيذها؛ والتركيز على بناء القدرات اللازمة لبرنامج المصالحة وإعادة الإدماج؛ وتعزيز الحوار الإقليمي؛ وتنسيق المساعدة في مجال الشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية؛ ودعم وتيسير حماية اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة؛ وتنسيق تقديم الدعم التقني فيما يتعلق بإجراء تعداد وطني شامل.

١٣٩ - ويتوخى مفهوم العمليات لعام ٢٠٠٩ استمرار وجود مكاتب الأمم المتحدة في بغداد وإربيل، والكويت وعمان، وإعادة فتح مكتب البصرة، والتواجد في كركوك، وإنشاء مواقع جديدة في الموصل والرمادي والنجف. وأُحيطت للجنة علما، لدى الاستفسار، بأن البعثة ستستخدم المرافق القائمة للقوة المتعددة الجنسيات في هذه المواقع لأسباب أمنية وللحد

من التكاليف، عوضاً عن إنشاء مبانيها ومكاتبها الخاصة. ورغم إنشاء وجود للبعثة في البصرة وكركوك والموصل والنجف، فإن هذه المواقع لم تُزود بعد بالعدد المطلوب من الموظفين، ويُعتمد إنشاء وجود للبعثة في الرمادي بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك فإن الاستراتيجية المتوخاة هي اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بحيث يصبح وجود الأمم المتحدة في المناطق المذكورة وجوداً عملياً في عام ٢٠٠٩. وكما ورد أيضاً في التقرير (A/63/346/Add.5) سيؤجل الإدماج المقرر لمكتبي الكويت وعمان إلى حين الانتهاء من تقييم الحالة الأمنية لوجود البعثة في عمان، الذي ستؤخذ فيه أيضاً في الاعتبار إمكانية الانتقال إلى أماكن عمل جديدة. وتلاحظ اللجنة اعتزام الأمين العام توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في مختلف المناطق التي لا يزال الأمن فيها يشكل تحدياً رئيسياً. وترى اللجنة أن إنشاء مكاتب في المناطق دون دعم من القوة المتعددة الجنسيات في العراق يمكن أن تترتب عليه تكلفة إضافية للبعثة.

١٤٠ - والغرض من الاحتياجات التشغيلية كفاءة توفير خدمات إدارية ولوجستية للوجود الموسع للأمم المتحدة. بيد أنه، كما جاء في تقرير الأمين العام، ستسعى البعثة خلال عام ٢٠٠٩ إلى التقليل من اعتمادها على الأصول التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، على النحو المبين في وثيقة الميزانية، وتصبح أكثر اعتماداً على النفس. وقد تم التعاقد خصيصاً بشأن طائرات تجارية مكرسة، ويجري النظر في خيار التعاقد بشأن طائرات عمودية (A/63/346/Add.5، الفقرة ١٤، والفقرة ١٦٣ أدناه). وتلاحظ اللجنة اعتزام البعثة التقليل من اعتمادها على القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم في تقاريره اللاحقة معلومات إضافية عن التقدم المحرز في هذا السياق، بما في ذلك استخدام العتاد الجوي الذي تم التعاقد عليه لهذا الغرض.

١٤١ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2008/688، الفقرة ٥١) إلى أنه وفقاً لقرارات المجلس ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨). يشكل الأمن عنصراً جوهرياً لكي تتمكن الأمم المتحدة من القيام بعملها في العراق، وأنه طبقاً لقرارات المجلس يستعرض المجلس ولايتها بناء على طلب من حكومة العراق وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً لدى الاستفسار بأن اتفاق مركز البعثة ينتظر تصديق العراق عليه. وتؤكد اللجنة أهمية اتفاق مركز البعثة من أجل تنفيذ ولاية البعثة. وهي واثقة من أن الأمين العام سيواصل مساعيه لدى السلطات العراقية لتعجيل دخول الاتفاق حيز النفاذ.

١٤٢ - وترد في الفقرات من ١٦ إلى ١٩ من التقرير (A/63/346/Add.5) معلومات عن تعاون البعثة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما تحت دعامة تنسيق الشؤون الإنسانية. وتشير اللجنة إلى أن نائب الممثل الخاص للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية يتولى كامل المسؤولية عن تنسيق الفريق القطري للأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل عن الأنشطة ذات الصلة بالمساعدات الإنسانية والتعمير والتنمية في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (انظر S/2008/688، الفقرات ٢٣-٤٥). بيد أن اللجنة الاستشارية ترى أن تقرير الأمين العام لا يظهر بوضوح كيفية تنفيذ هذا التنسيق. وينبغي في المستقبل تقديم شرح واضح لدور الفريق القطري للأمم المتحدة والبعثة ومسؤولياتهما (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

١٤٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الأمين العام يشير في الفقرات ٢٠ إلى ٢٣ من تقريره (A/63/346/Add.5) إلى اقتراح توفير مرفق مقرر متكامل في بغداد، بما في ذلك التطورات الأخرى التي طرأت منذ صدور تقريره (A/62/828). وترد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بهذا الصدد في تقرير منفصل (انظر A/63/60).

١٤٤ - ويبين الجدول التالي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) تفاصيل النفقات المتوقعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٩، ويسمح بالمقارنة بين مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ ومجموعها لعام ٢٠٠٨.

تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			فئة الإنفاق
	الاحتياجات غير المتكررة الفرق	صافي الاحتياجات (٣) - (٤) = (٥)	مجموع الاحتياجات (٤)	الفرق (٢) - (١) = (٣)	النفقات المقدرة (٢)	الاعتمادات (١)	
	(٧) - (٤) = (١)	(٦)	(٤)	(٣) - (١) = (٢)	(٢)	(١)	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
							تكاليف الموظفين المدنيين
							التكاليف التشغيلية
							المجموع
	٢٨٦,٤	-	١٤١٤٣,٦	٩٧٤,٦	١٢٨٨٢,٦	١٣٨٥٧,٢	
	١٨٠٩١,٦	-	٨٩٣٦٣,٦	(٥٦٣٩,٨)	٧١٢٧٢,٠	٦٥٦٣٢,٢	
	٣٠٧٤,٧	٩٣٩٧,٩	٤٥٧٥٥,٢	١٨١٣٨,٢	٤٢٦٨٠,٥	٦٠٨١٨,٧	
	٢١٤٥٢,٧	٩٣٩٧,٩	١٤٨٢٨٧,٨	١٣٤٧٣,٠	١٢٦٨٣٥,١	١٤٠٣٠٨,١	

١٤٥ - وتقدر الاحتياجات المتعلقة بتشغيل البعثة خلال فترة السنة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ٨٠٠ ٧٦٠ ١٦١ دولار، بزيادة قدرها ٢١ ٤٥٢ ٧٠٠ دولار بالمقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠٠٨ البالغ ١٠٠ ٣٠٨ ١٤٠ دولار. وتقدر النفقات لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ١٠٠ ٨٣٥ ١٢٦ دولار.

وبأخذ الرصيد الحر البالغ ١٣ ٤٧٣ ٠٠٠ دولار في الحسابان يصل صافي الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ إلى ١٤٨ ٢٨٧ ٨٠٠ دولار.

١٤٦ - ويُعزى صافي الفرق الناتج المتوقع لعام ٢٠٠٨ بصورة أساسية إلى نقص في الإنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ١٣٨ ١٨ دولار) المتصلة بما يلي:

(أ) العمليات الجوية، بسبب عدم توافر الطائرات العمودية والتأخير في نشر الطائرات الثابتة الأجنحة؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية، بسبب التأخير في الأنشطة المخطط لها في المكاتب الإقليمية نظرا للحالة الأمنية؛

(ج) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، بسبب تأخر الانتشار في كركوك، وإغلاق مكتب البصرة، وتأجيل إدماج مكتب الكويت في مكتب عمان؛

(د) الاتصالات، بسبب انخفاض المقتنيات نظرا لتأخر إنشاء مكتب كركوك وإغلاق مكتب البصرة نتيجة للظروف الأمنية.

١٤٧ - ومن المتوقع أيضا أن تنخفض الاحتياجات (٦٠٠ ٩٧٤ دولار) فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب عدم الانتشار في كركوك والبصرة. ويقابل هذا النقص في الإنفاق زيادة في الإنفاق تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين (٨٠٠ ٦٣٩ ٥ دولار) نتيجة لمعدل شواغر فعلي أدنى قدره ٣٣ في المائة في وظائف الموظفين الدوليين والوطنيين، بالمقارنة إلى المعدل الوارد في الميزانية وهو ٤٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٣٥ في المائة للموظفين الوطنيين.

١٤٨ - وترجع الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠٠٩ (البالغة ٧٠٠ ٤٥٢ ٢١ دولار) بصورة أساسية إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالموظفين المدنيين (٦٠٠ ٠٩١ ١٨ دولار) والتكاليف التشغيلية (٧٠٠ ٣٠٧٤ ٣ دولار) (انظر الفقرة ١٥١ والفقرات من ١٦٢ إلى ١٦٧ أدناه).

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٤٩ - تغطي الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغة ٦٠٠ ١٤٣ ١٤ دولار التكاليف المتعلقة بـ ١٣ ضابط اتصال عسكري و ٢٩٨ حارسا. ويُعزى النقصان الصافي البالغ ٤٠٠ ٢٨٦ دولار بالمقارنة إلى اعتمادات عام ٢٠٠٨ بصورة أساسية إلى النقصان في الاحتياجات المتعلقة بوحدات الحراسة (٧٠٠ ٥١٥ دولار)، نتيجة لانخفاض

تكاليف السفر المتوقعة للوحدات، استنادا إلى العدد الفعلي للحراس في منطقة البعثة في عام ٢٠٠٨ (يطبق على التكاليف معدل تأخر في الانتشار قدره ٢٦ في المائة)؛ وتقابل هذا النقصان زيادة في الاحتياجات المتعلقة بضباط الاتصال العسكري (١٠٠ ٨٠٢ دولار) بسبب الزيادة في العدد الكلي للضباط من ٨ ضباط إلى ١٣ ضابطا في عام ٢٠٠٩، تمشيا مع التوسع المعتزم إلى مواقع إضافية (انظر الفقرة ١٣٩ أعلاه) (A/63/346/Add.5)، الفقرات ٨٤ إلى ٨٨).

الموظفون المدنيون

١٥٠ - تغطي الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين (البالغة ٨٣ ٧٢٣ ٨٠٠ دولار) عنصرا لملاك الموظفين قوامه ١ ٠٥٥ وظيفة (٤٦١ وظيفة دولية و ٥٩٤ وظيفة وطنية)، مما يعكس زيادة صافية قدرها ١٧ وظيفة (١٥ وظيفة دولية ووظيفتان وطنيتان). ويورد الجدول ٣ من تقرير الأمين العام موجزا لمستويات ملاك الموظفين في عام ٢٠٠٩ حسب الموقع، يُظهر المواقع الإضافية الثلاثة المقرر فتحها في عام ٢٠٠٩ (الرمادي والموصل والنجف)، بالإضافة إلى الزيادات المقترحة في المكاتب الأخرى. وقد أُلحق أيضا، بالتقرير (A/63/346/Add.5) مرفق يتضمن خريطة تنظيمية تشمل الوظائف الحالية والوظائف المقترحة الجديدة والمنقولة والمعاد تصنيفها.

١٥١ - وترجع الزيادة البالغة ٦٠٠ ٠٩١ ١٨ دولار تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨ (٢٠٠ ٦٣٢ ٦٥ دولار) بصورة أساسية إلى الوظائف الجديدة المقترحة، وإلى تطبيق معامل شغور قدره ٣٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين (بالمقارنة مع معدل شغور قدره ٤٠ في المائة تُطبق على الفئة الأولى و ٣٥ في المائة على الفئة الثانية في عام ٢٠٠٨)، وذلك استنادا إلى التجارب الفعلية في مجال استقدام الموظفين إلى البعثة في عام ٢٠٠٨. وتشمل أيضا، تكاليف الموظفين اعتمادا لتغطية البدل الخاص بالعراق الذي يُصرف للموظفين الدوليين بمعدل شهري قدره ٦٢٠ ١ دولارا في عام ٢٠٠٩؛ وبدل الإقامة المخصص للبعثة؛ فضلا عن تكاليف خدمات الدعم اللوجستي/دعم المعيشة. وفيما يتعلق بالبدل الخاص بالعراق، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه من المقرر أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن مواءمة ظروف العمل وتبسيط الترتيبات التعاقدية (انظر أيضا الفقرة ١٢٣ أعلاه).

١٥٢ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية إيضاحا عن السبب في أن موظفي البعثة الذي يتلقون دعم المعيشة/دعم لوجستي يتقاضون أيضا بدل الإقامة المخصص للبعثة بالكامل (A/63/346/Add.5 الفقرة ٨٩). وأحيطت اللجنة علما بأن وكيل الأمين العام للشؤون

الإدارية وافق في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على استمرار الإعفاء من الخصم من بدل الإقامة المخصص للبعثة، على أساس استثنائي، بالنسبة للموظفين الدوليين في العراق، على الرغم من أن الأمم المتحدة توفر السكن والغذاء. ومن المتوقع أن تستمر هذه التدابير الخاصة في عام ٢٠٠٩ استنادا إلى استعراض ظروف الخطر والمشقة التي يعيش موظفو البعثة ويعملون في ظلها. وفيما يختص بخدمات الدعم اللوجستي/دعم المعيشة التي توفرها القوة المتعددة الجنسية في العراق تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الخدمات يمكن أن تغطي عددا كبيرا من المجالات، من بينها توفير المياه المعبأة في زجاجات والغسيل وأسعار مختلفة للوجبات والسكن. غير أن الأمم المتحدة تدفع التكاليف للقوة المتعددة الجنسية في العراق على أساس الاستخدام الفعلي فقط. والقاعدة المستخدمة في الحسابات هي ١٢٢ دولارا في اليوم للدعم الجزئي و ٢٠١ دولار في اليوم للدعم الكامل. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إعادة النظر في ممارسة عدم تعديل بدل الإقامة المخصص للبعثة بالنسبة للموظفين الذي يتلقون خدمات دعم المعيشة والدعم اللوجستي.

١٥٣ - وبالنظر إلى البيئة السائدة التي تعمل فيها البعثة، واستنادا إلى التجربة الحالية لاستقدام الموظفين، توصي اللجنة الاستشارية برفع معامل الشواغر إلى ٣٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين، بدلا من النسبة المقترحة البالغة ٣٠ في المائة (انظر الفقرتين ١٤٧ و ١٥١ أعلاه والجدول الوارد أدناه).

١٥٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المستشار الخاص للأمين العام المعني بالعهد الدولي مع العراق وغير ذلك من المسائل يعمل أيضا بصفته مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بميانمار. وبالتالي، فإن تقديرات تكاليف البعثة لعام ٢٠٠٩ تشمل اعتمادا يغطي فترة ثلاثة أشهر للمرتبات وتكاليف الموظفين العامة للمستشار الخاص؛ وقد رصد الاعتماد في إطار المجموعة الأولى الخاصة بالمرتبات وتكاليف الموظفين العامة للمستشار الخاص لفترة تسعة أشهر.

١٥٥ - ويرد في الجدول أدناه موجز للوظائف المعتمدة للبعثة، وحالة شواغرها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فضلا عن مقترحات الأمين العام لعام ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، فضلا عن الوظائف الإضافية الـ ١٧ الصافية المطلوبة، يقترح الأمين العام سلسلة من عمليات النقل، يرد بيانها، حسب المكاتب، في الفقرات من ٤١ إلى ٨٣ من تقريره (A/63/346/Add.5). ولدى الاستفسار، قدم إلى اللجنة موجز لعمليات النقل، أرفق بهذا التقرير باعتباره المرفق الخامس. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالجهود المبذولة لتكييف هيكل البعثة ونقل الموارد حيث تمس الحاجة إليها. وتوصي بقبول عمليات النقل

المقترحة. وتوصي اللجنة أيضا بأن تبقى في عام ٢٠٠٩ الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨، والمعدلة بإلغاء وظيفة واحدة، على النحو الموجز أدناه. ويرد بيان توصيات اللجنة بشأن الوظائف الجديدة والوظائف المقترحة إعادة تصنيفها في الفقرات من ١٥٧ إلى ١٦١ أدناه.

الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١٠٣٨
١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٢ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٧١ ف-٤، ٢٣٤ خ م، ١ خ ع (ر)، ٢ خ ع (ر أ)، ٩٧ م ف و، ٤٩٥ م	
الوظائف المشاعرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٣٦١
١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٨ ف-٥، ٣٢ ف-٤، ٣٧ ف-٣، ١٧ ف-٢، ٥٩ خ م، ١ خ ع (ر أ)، ٦٨ م ف و، ١٣٥ م	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١٠٥٥
١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٧٤ ف-٤، ٨٧ ف-٣، ٢٤ ف-٢، ٢٣٩ خ م، ١ خ ع (ر)، ٢ خ ع (ر أ)، ٩٧ م ف و، ٤٩٧ م	
الوظائف الجديدة	١٨
٣ ف-٤، ٧ ف-٣، ٦ خ م، ٢ م	
الوظائف الملغاة	١
١ خ م	
الوظائف المنقولة	٥٠
٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١٤ خ م، ١٨ م ف و، ١٣ م	
الوظائف المعاد تصنيفها	١
وظيفة واحدة من مد-١ إلى مد-٢	

الاختصارات: أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع = فئة الخدمات العامة (ر ر)؛ خ م (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م و ف = موظف وطني فني؛ ر م = الرتبة المحلية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

١٥٦ - يقترح إنشاء أربع عشرة وظيفة إضافية (٣ ف-٤ و ٥ ف-٣ و ٦ خ م) وإجراء عملية إعادة تصنيف واحدة (من رتبة مد-١ إلى رتبة مد-٢) لدعم المهام الفنية للبعثة. وتشمل الوظائف الإضافية ما يلي:

(أ) وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، مكتب الشؤون السياسية (A/63/346/Add.5، الفقرة ٤٥). والوظيفة مطلوبة للمكتب الجديد في الموصل لتغطية المسائل المتصلة بالأولويات التنظيمية الأساسية، بما فيها مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها؛

(ب) ثلاث وظائف لمنسقي المناطق (ف-٤)، مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠). وهذه الوظائف مطلوبة للمكاتب الجديدة التي ستنشأ في الموصل والنحف والرمادي للقيام بمهام مماثلة لتلك التي يضطلع بها

منسقو المناطق في المكاتب الموجودة الأخرى، فيما يتصل ببرنامج العمل الإنساني والتعمير والتنمية؛

(ج) وظيفة واحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣)، مكتب حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). وهذا الموظف مطلوب ليرأس وجود البعثة المتوخى إنشاؤه في الموصل؛

(د) ثلاث وظائف لضباط أمن إقليميين (ف-٣) وست وظائف لموظفين لتنسيق الحماية (فئة الخدمة الميدانية)، دائرة السلامة والأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). وسيتم نقل وظيفة واحدة لضباط أمن إقليمي ووظيفتين لموظفين لتنسيق الحماية إلى كل واحد من المكاتب الجديدة الثلاثة (الموصل والنجف والرمادي) لإدارة برامج الأمن وترتيب جميع تدابير الحماية المصاحبة للعمليات التي تجري خارج المناطق المحمية.

١٥٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الوظائف الثلاث لضباط الأمن الإقليميين (ف-٣) والوظائف الست لموظفي تنسيق الحماية (من فئة الخدمة الميدانية) الوارد بيانهما في الفقرة ١٥٦ (د) أعلاه والتي ستنتقل إلى المكاتب الجديدة الثلاثة. وتوصي اللجنة بقبول وظائف منسقي المناطق المطلوبة برتبة ف-٣ بدلا من الرتبة ف-٤ المقترحة في الفقرة ١٥٦ (ب) أعلاه. وتعتقد اللجنة أن المكاتب ينبغي أن تزود بموظفين برتب أدنى حتى يتسنى تقييم متطلبات العمل وتكليف ملاك الموظفين تبعا لذلك. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة في الوقت الراهن على الوظيفة المقترحة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) والوظيفة المقترحة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) المشار إليهما في الفقرة ١٥٦ (أ) و (ج) أعلاه، وهما وظيفتان مقترحتان لمكتب الموصل. وترى اللجنة أن المكتب ينبغي أن ينشأ أولا ويزود بموظفين من القدرات المتاحة للبعثة في كل من مكتب الشؤون السياسية ومكتب حقوق الإنسان قبل طلب توفير وظائف إضافية.

١٥٨ - ويُتَّرح أن تُرْفَع من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ وظيفة كبير المستشارين الفنيين في مكتب المساعدة الانتخابية نظرا للمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة والتي تتضمن توفير التوجيه العام في مجال السياسات للمساعدة الانتخابية والإشراف على تنفيذ الأنشطة الانتخابية التي تضطلع بها البعثة وعدد من العمليات الانتخابية في عام ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الانتخابات ليست هي الأولى التي تجرى في البلد وأن الأمم المتحدة دأبت على تقديم المساعدة في هذا الصدد. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إعادة تصنيف وظيفة كبير المستشارين الفنيين؛ وينبغي بالتالي أن يحتفظ بها في الرتبة مد-١.

١٥٩ - ومن المطلوب إنشاء أربع وظائف إضافية (٢ ف-٣ و ٢ ر م) لدعم البعثة، فيما يلي بيانهما:

(أ) وظيفتان لمساعدين تقنيين إضافيين (الرتبة المحلية) في قسم الشؤون الهندسية وإدارة المباني (المرجع نفسه، الفقرة ٦٩). ويطلب توفير قدرة إضافية نظرا لزيادة أنشطة عام ٢٠٠٩ في المرافق الموجودة في أربيل، والمنطقة الدولية، ومطار بغداد الدولي، والحاجة إلى صيانة المباني والمعدات؛

(ب) وظيفة لرئيس للعمليات الجوية (ف-٣) ووظيفة لضابط للعمليات الجوية (ف-٣)، قسم العمليات الجوية (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٩ و ٨٠). وسيتولى رئيس العمليات الجوية المسؤولية عن إدارة وتنسيق العمليات الجوية اليومية بينما يطلب من ضابط العمليات الجوية الاضطلاع بمهام التحقق من استيفاء المعايير التقنية وإجراء الدراسات الاستقصائية والتقييمات للمطارات والمرافق وتحديث وتنفيذ إجراءات الطيران الموحدة، فضلا عن توفير التدريب.

١٦٠ - بناء على الأسباب المبينة في تقرير الأمين العام، توصي اللجنة بقبول الوظائف الإضافية الأربع (٢ ف-٣ و ٢ ر م) المقترحة لدعم البعثة.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

١٦١ - يبين الجدول التالي بالتفصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) في إطار التكاليف التشغيلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بما يتيح المقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨				فئة الإنفاق
	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات المقدرة	الفرق	الفرق	الاعتمادات	
(١)-(٤)=(٧)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٤)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)	
(٢١٤,٤)	-	٤٤٦,١	٦١٨,٥	١٧٢,٤	٦٦٠,٥	٨٣٢,٩	الاستشاريون والخبراء
٣٠٤,٠	-	٣٥٨٧,٣	٢٣٤٣,٣	(١٢٤٤,٠)	٣٢٨٣,٢	٢٠٣٩,٩	السفر الرسمي
٧٧١٠,٣	٤٢٨٩,٣	١٦٦٨٥,٣	٢٠٢٨١,٢	٣٥٩٥,٩	٨٩٧٥,٠	١٢٥٧٠,٩	المرافق والهياكل الأساسية
(١٢٧٩٥,٦)	١٥٨٢,٦	٣٥٤٨,٦	٢٨٤٦,١	(٧٠٢,٥)	١٦٣٤٤,٢	١٥٦٤١,٧	النقل البري
٦٧٩٠,٣	١٤,٦	١٠٧٤٦,٢	٢١٨٦٦,٩	١١١٢٠,٧	٣٩٥٥,٩	١٥٠٧٦,٦	النقل الجوي
١٩٦٤,١	٩٤٦,٢	٥٩٣٧,٤	٧٣١٢,٩	١٣٧٥,٥	٣٩٧٣,٣	٥٣٤٨,٨	الاتصالات

تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨						فئة الإنفاق
	الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨			
الفرق	صافي الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	النفقات المقدرة	الفرق	الاعتمادات		
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٣)-(١)=(٢)	(٢)	(١)	
٣٨٦,٣	١٥٧٦,٩	٣٧٢٤,١	٤١٩١,٢	٤٦٧,١	٣٣٣٧,٨	٣٨٠٤,٩	تكنولوجيا المعلومات
(٢٠,٤)	١٨٦,٨	٣٠٩,٩	٧٥٦,٣	٤٤٦,٤	٣٣٠,٣	٧٧٦,٧	الخدمات الطبية
-	٤٣,٠	٤٤,٨	٨٨,٤	٤٣,٦	٤٤,٨	٨٨,٤	المعدات الخاصة
(١٠٤٩,٩)	٧٥٨,٥	٧٢٥,٥	٣٥٨٨,٦	٢٨٦٣,١	١٧٧٥,٤	٤٦٣٨,٥	لوازم وخدمات ومعدات أخرى
٣٠٧٤,٧	٩٣٩٧,٩	٤٥٧٥٥,٢	٦٣٨٩٣,٤	١٨١٣٨,٢	٤٢٦٨٠,٥	٦٠٨١٨,٧	المجموع

١٦٢ - تعكس الموارد التشغيلية المقترحة لعام ٢٠٠٩ زيادة صافية قدرها ٣٠٤٧٧٠٠ دولار قياساً إلى الموارد المخصصة لعام ٢٠٠٨. وتعزى الاحتياجات الإضافية للمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٧٧١٠ دولار) إلى توسيع نطاق وجود البعثة في العراق؛ والخدمات الأمنية الإضافية المتعلقة بالمكاتب في البصرة وكركوك والرمادي وأربيل ومطار بغداد الدولي؛ ومشاريع التعديل والتشييد في المطار وفي أربيل، وتجهيزات التقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا ونظام الحماية من الحريق في بغداد (المرجع نفسه، الفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٢).

١٦٣ - وتعكس احتياجات العمليات الجوية لعام ٢٠٠٩ المقدرة بمبلغ ٢١٨٦٦٩٠٠ دولار زيادة قدرها ٦٧٩٠٣٠٠ دولار قياساً إلى الاعتمادات الموافقة عليها لعام ٢٠٠٨ (١٥٠٧٦٦٠٠ دولار). وبالنظر إلى ما هو متوقع في إطار النفقات (١١٢٠٧٠٠ دولار)، تبلغ الاحتياجات الصافية ١٠٧٤٦٢٠٠ دولار (انظر الفقرة ١٤٦ أ) والجدول أعلاه). وتغطي الاحتياجات المقترحة التكاليف السنوية لاستئجار وتشغيل طائرة ثابتة الجناحين ثابتين، وهي طائرة من طراز Learjet، وطائرتين من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة؛ وتعكس الزيادة تكاليف عام كامل من تشغيل الطائرتين ذواتي الأجنحة الدوارة (مقارنة بالأشهر الثلاثة المدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٨)، يقابلها خفض طائرة ذات جناحين ثابتين (قياساً إلى طائرتين ثابتي الجناحين مدرجتين في ميزانية عام ٢٠٠٨). ويراعى في الطلبات عزم البعثة على أن تعتمد أكثر على ذاتها وتقلل من اعتمادها على أصول القوة المتعددة الجنسيات في العراق (انظر الفقرة ١٤٠ أعلاه).

١٦٤ - وتنطوي الاحتياجات المقترحة تحت بند الاتصالات بمبلغ ٧٣١٢٩٠٠ دولار على زيادة قدرها ١٠٠ ٩٦٤ دولار قياساً بالموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٨. وتعزى هذه

الزيادة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع تكاليف الاتصالات التجارية والتخطيط لاقتناء معدات الإعلام، ويقابلها جزئياً نقصان في حجم المشتريات من معدات التردد العالي جدا/التردد فوق العالي، حيث أن معظم تلك المعدات اقتنيت في عام ٢٠٠٨.

١٦٥ - وكما ذكر في تقرير الأمين العام، فإن زيادة احتياجات تحت بند السفر الرسمي (بمبلغ ٣٠٤ ٠٠٠ دولار عن المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٨ وهو ٣٠٠ ٢٩٩ ٢٠٠ دولار) تعزى بالدرجة الأولى إلى حدوث زيادات في تكاليف رحلات الطيران والسفر للمشاركة في عدد من برامج التدريب الإجبارية للموظفين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك استناداً إلى وثيقة الميزانية أنه يتوخى إجراء جميع الرحلات داخل منطقة البعثة، والرحلات التي تجري بين مواقع البعثة لتخطيط البعثات وتوفير الدعم الإداري بالاستعانة بطائرة القوة المتعددة الجنسيات واستخدام طائرة تجارية وأنه سيلزم مبلغ قدره ٩٠٥ ٠٠٠ دولار تقريباً لدفع تكاليف هذه الرحلات للقوة ولدفع تكاليف بطاقات السفر. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن البعثة تستخدم طائرة القوة المتعددة الجنسيات لنقل الركاب من عمان والكويت وإليهما في حالات تعطل طائرة البعثة أو في حالات الطوارئ، وكذلك لنقل وحدات الحراسة من الكويت إلى العراق؛ والأهم من ذلك، أن البعثة تعتمد فقط على الدعم الجوي الذي تقدمه الطائرات ذات الأجنحة الدوارة التابعة للقوة المتعددة الجنسيات للسفر إلى المواقع التي لا توجد بها مهابط طائرات داخل العراق. وتستند الحسابات إلى الفواتير التي ترد بسعر ٤٠٠ دولار للرحلة لعدد تقديري هو ٥٠٠ رحلة.

١٦٦ - ويقابل هذه الاحتياجات الإضافية انخفاض في احتياجات النقل البري (٦٠٠ ٧٩٥ ١٢ دولار)، يعزى أساساً إلى انخفاض عدد المقتنيات بسبب اقتناء عدد كبير من المركبات المصفحة في عام ٢٠٠٨ لمواجهة الحالة الأمنية على الأرض؛ ونقصان في الاحتياجات الخاصة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٤٩٩ ١٠ دولار) والخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ٢١٤ ٢٠ دولار)، وتكاليف الخدمات الطبية (٤٠٠ ٢٠٠ ٢٠ دولار).

١٦٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أوجه نقص كبيرة في التكاليف التشغيلية خلال عام ٢٠٠٨. وبمراعاة ذلك، وكذلك بمراعاة البيئة التي تعمل فيها البعثة والتحديات الأمنية التي تواجهها، واحتمال حدوث تأخر في تنفيذ خطة العمل، توصي اللجنة بخفض التكاليف التشغيلية المقترحة للبعثة بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

سادسا - التوصيات

١٦٨ - فيما يتعلق بمقترح الأمين العام بخصوص الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها، على النحو الوارد في الفقرة ٢٣ من تقريره (A/63/346)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة الـ ٢٧ المبينة في الجدول ١ من الوثيقة A/63/346 للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الموارد التي طلبها الأمين العام، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها المبينة أعلاه. وتطلب اللجنة تقديم المبلغ المعدل إلى الجمعية العامة عند نظرها في مقترحات الأمين العام؛

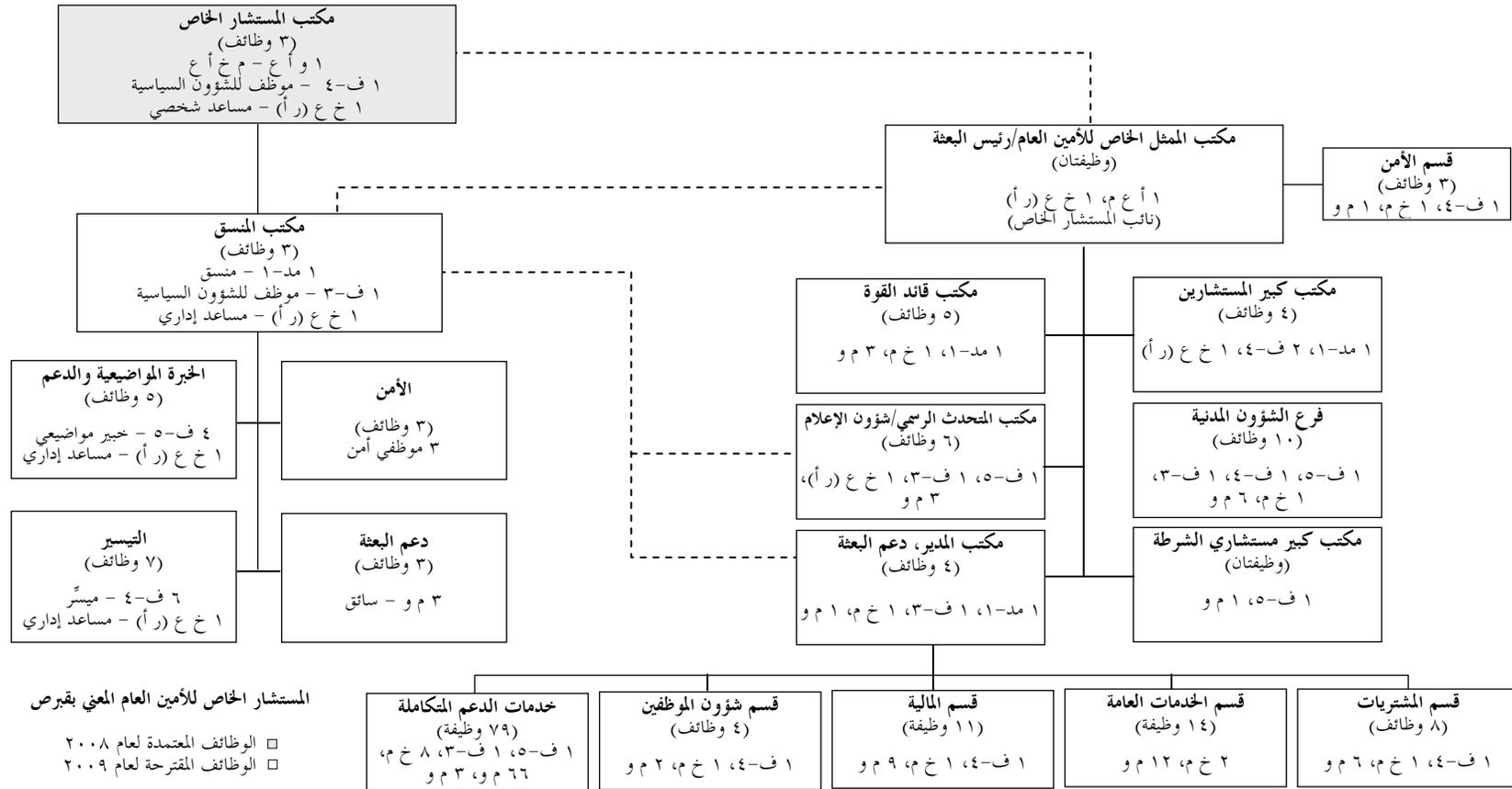
(ب) تحيط الجمعية العامة علماً بالأرصدة الحرة والاحتياجات الإضافية البالغ صافي مجموع أرصدها الحرة ٩٢٣ ٠٠٠ دولار خصماً من المبالغ التي سبق اعتمادها لعام ٢٠٠٨؛

(ج) مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرة ١٦٨ (أ) و (ب) أعلاه، ترصد الجمعية العامة المبلغين المعدلين في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، وفي إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يعادلهما مبلغ مقابل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

خريطة تنظيمية موحدة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لعام ٢٠٠٩

المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص



المختصرات: أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ م خ أ ع = المستشار الخاص للأمين العام؛ ف: الفئة الفنية؛ خ ع (رأ) = الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ م = الخدمة الميدانية؛ م و = موظف وطني.

المرفق الثاني

أثر التغييرات التي أُدخلت على وحدة الشؤون الإنسانية ووحدة مكافحة المخدرات على المقترحات الواردة في الوثيقة A/63/346/Add.4 المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

التكاليف المقترحة لعام ٢٠٠٩ (تعديلات المثل الخاص للأمين العام)	أثر التطورات الجديدة	التكاليف المقترحة لعام ٢٠٠٩ (A/63/346/Add.4)	فئة الإنفاق
تكاليف الموظفين المدنيين			
٤٨ ١١١,٢	(٢ ٨٧٣,٢)	٥٠ ٩٨٤,٤	الموظفون الدوليون
٢١ ٨٠٦,٤	(١ ١١٦,٧)	٢٢ ٩٢٣,١	الموظفون الوطنيون
٦٩ ٩١٧,٦	(٣ ٩٨٩,٩)	٧٣ ٩٠٧,٥	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية			
١٩ ١٣٠,٥	(٩٠,١)	١٩ ٢٢٠,٦	المرافق والهياكل الأساسية
٣٠ ١٤١,٨	(٣٧,٣)	٣٠ ١٧٩,١	النقل البري
٥ ٠٤٠,٤	(٢٠,٠)	٥ ٠٦٠,٤	الاتصالات
٣ ٣١٠,٥	(٤٢,٦)	٣ ٣٥٣,١	تكنولوجيا المعلومات
٥٧ ٦٢٣,٢	(١٩٠,٠)	٥٧ ٨١٣,٢	المجموع الفرعي
١٢٧ ٥٤٠,٨	(٤ ١٧٩,٩)	١٣١ ٧٢٠,٧	المجموع

المرفق الثالث

أثر التغييرات التي أُدخلت على وحدة الشؤون الإنسانية على الإطار الاستراتيجي المقترح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بصيغته الواردة في الوثيقة A/63/346/Add.4

لن تؤثر التعديلات المقترحة على الإطار المنطقي المقترح للبعثة لعام ٢٠٠٩. وثمة أساسا مؤشران من مؤشرات الإنجاز ذات الصلة بالأنشطة الإنسانية، وهما تحديدا (أ) '٦' زيادة التنسيق المدني العسكري؛ و (د) '٥' زيادة قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات/القضايا/الاحتياجات الإنسانية. وفي هذا الصدد، يغطي التنسيق المدني العسكري نطاقا واسعا لا تشكل المسائل الإنسانية سوى جزءا منه. وبالنظر إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء مكتب مستقل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو التأكيد على التمييز بين أعمال التنسيق في المجال الإنساني التي يضطلع بها المكتب والولاية السياسية والتنسيقية الموكولة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك تنسيق الجهود العسكرية الدولية، فإن البعثة ستواصل بنفسها بذل الجهود من أجل تحسين التنسيق المدني العسكري بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تحسين الاتصال والتنسيق بين الأوساط العسكرية والإنسانية فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية.

وفيما يتعلق بالنواتج في إطار مؤشر الإنجاز (د) '٥'، سيكون التنفيذ محط تركيز المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين، وليس محط تركيز البعثة نفسها، بينما سيظل المكتب يشكل جزءا من فريق الأمم المتحدة القطري ويتبع لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية. وسيعكس الإطار المنطقي هذه التغييرات بمزيد من الدقة من خلال حذف/تعديل مؤشر الإنجاز (د) '٥' على النحو التالي:

مقاييس الأداء

• إنشاء ٦ أفرقة للمساعدة الإنسانية الإقليمية

- إنجاز عمليات مشتركة لتخطيط المساعدة الإنسانية والمنتجات الإعلامية، تشمل التأهب للكوارث و خطة الطوارئ، بمساهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

- وضع إطار عمل للاتصال وتوزيع العمل بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توزيعاً واضحاً فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية وتنفيذه
- إنشاء شراكة لإدارة المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك دمج معلومات الشؤون الإنسانية في عمليات التحليل والتخطيط التي تقوم بها البعثة فضلاً عن أعمالها في مجال الدعوة والإبلاغ
- إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المعنية بمسائل المساعدة الإنسانية والمهام التي تقوم بها وأماكن نشاطها

النواتج

- العمل بتمثالية وكالة دولية رائدة للفريق العامل التابع للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المعني بالاستجابة الإنسانية والاستجابة في حالات الكوارث
- تنسيق استجابة الأمم المتحدة في حالات الكوارث على المستويين الوطني والإقليمي
- توفير ٤٠٠ خريطة بشأن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد
- عقد دورتين للتدريب على النهج التجميعي في العمل الإنساني
- ١٢ تقريراً مستكملاً (شهرياً) على المستوى الوطني في مجال المساعدة الإنسانية. إنشاء ٥ أفرقة عاملة مدنية - عسكرية إقليمية مرتبطة بالمكاتب الإقليمية الخمسة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية
- تنظيم ١٥ مناسبة تدريبية لأفرقة إعمار الولايات
- العمل بالنهج التجميعي في كل إقليم من الأقاليم الثمانية
- تقرير فصلي عن وصول المساعدة الإنسانية والحيز الإنساني

المرفق الرابع

الوظائف الإضافية وعمليات النقل وإعادة التصنيف المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠٠٩^(أ)

ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠٠٨: ١ ٥٨٦ وظيفة (٣١٠ وظائف دولية، ١ ٢٣٣ وظيفة وطنية، ٤٣ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)

ملاك الموظفين المقترح في الوثيقة A/63/346/Add.4: ٢ ١٠٠ (٤٥٠ وظيفة دولية، ١ ٥٩١ وظيفة وطنية، ٥٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)

ملاك الموظفين المنقح المقترح لعام ٢٠٠٩: ٢ ٠٢٣ (٤٢٥ وظيفة دولية، ١ ٥٣٩ وظيفة وطنية، ٥٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)

يعكس زيادة قدرها ٤٣٧ وظيفة إضافية (١١٥ وظيفة دولية، و ٣٠٦ وظائف وطنية، و ١٦ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة) على النحو التالي:

ألف - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

١ - وحدة التحليل والتخطيط (جديدة)

يُقترح أن تشمل ١٩ وظيفة (٩ وظائف دولية، و ١٠ وظائف وطنية).

ستنقل وحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان ومركز التحليل المشترك للبعثة إلى هذه الوحدة الجديدة.

ستنقل ١٧ وظيفة داخلياً: ٤ وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ موظف فني وطني) من وحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان و ١٣ وظيفة من مركز التحليل المشترك للبعثة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، موظفان فنيان وطنيان، ٦ من الرتبة المحلية).

وظيفتان مقترحتان جديدتان:

- موظف تنسيق (ف-٣) (الفقرة ٢٧)
- مساعد إداري/لغوي (الرتبة المحلية) (الفقرة ٢٨)

(أ) تشير أرقام الفقرات في هذا المرفق إلى الوثيقة A/63/346/Add.1.

تُقترح إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ ليشغلها رئيس الوحدة (الفقرة ٢٦)

٢ - وحدة حقوق الإنسان: (١٩ وظيفة حالية: ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٧ موظفين من الرتبة المحلية، ١ من متطوعي الأمم المتحدة ٣ وظائف إضافية مقترحة:

- موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) (الفقرة ٣١)
- مدير قاعدة بيانات (ف-٣) (الفقرة ٣٣)
- مساعد أقدم لشؤون حقوق الإنسان (موظف في وطني) (الفقرة ٣٥)

٣ - وحدة الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث الرسمي: (١٨ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٤ موظفين فنيين وطنيين، ٧ من الرتبة المحلية) ٤ وظائف إضافية مقترحة:

- المتحدث الرسمي (ف-٥) (الفقرة ٣٩ (أ))
- رئيس الإنتاج الإعلامي (ف-٤) (الفقرة ٣٩ (ب))
- موظف إعلام للتوعية الشعبية (ف-٣) (الفقرة ٣٩ (ج))
- منتج إذاعي/موظف إعلام وطني (الفقرة ٣٩ (د))

٤ - قسم الأمن: (١٥٩ وظيفة حالية: ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ٣ ف-٢، ٢٧ من فئة الخدمة الميدانية، ١٢٠ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) ٤٣ وظيفة إضافية مقترحة:

- كبير محللي المعلومات (ف-٥) (الفقرة ٤٢)
- مسؤول الحماية اللصيقة (ف-٣) (الفقرة ٤٣)
- مسؤول أمني (ف-٢) (الفقرة ٤٤)
- محلل معلومات (ف-٢) (الفقرة ٤٤)

- ٩ موظفين للحماية للصيقة (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٤٥)
- ٣٠ حارس أمن (الرتبة المحلية) (الفقرة ٤٦)

باء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية، الدعامة الأولى)

- ١ - المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام: (٦ وظائف حالية: ١ أمين عام مساعد، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١ من الرتبة المحلية) ووظيفة إضافية مقترحة:

- موظف اتصال ميداني (ف-٤) (الفقرة ٥٠)

- ٢ - شعبة الشؤون السياسية: (٢٥ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٤ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٥ موظفين فنيين وطنيين، ٩ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) ووظيفة إضافية مقترحة:

- مدير شعبة الشؤون السياسية (مد-٢) (الفقرة ٥٤)
- موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥) (الفقرة ٥٥ (أ))
- موظف شؤون سياسية معني بالتوعية/المصالحة السياسية (ف-٤) (الفقرة ٥٥ (ب))
- موظف شؤون سياسية معني بالتوعية/تحقيق الاستقرار (ف-٤) (الفقرة ٥٥ (ج))
- موظفان للشؤون السياسية (ف-٣) (أحدهما لمكتب إسلام آباد، والآخر لمكتب طهران) (الفقرتان ٥٥ (د) و (هـ))
- ٣ موظفين وطنيين للشؤون السياسية (موظفين فنيين وطنيين) (الفقرة ٥٥ (و))
- مساعدان للشؤون السياسية/الشؤون الإدارية (الرتبة المحلية) (الفقرة ٥٥ (ز))

٣ - وحدة الحوكمة (جديدة)

يقترح أن تشمل ٦ وظائف (٥ وظائف دولية، ووظيفة وطنية).

يقترح نقل حافظة الحوكمة (تندرج مهام الحوكمة حالياً ضمن وحدة الحوكمة والتنمية التابعة للدعامة الثانية) إلى الدعامة الأولى، وذلك بغية ضمان التآزر بين التوعية السياسية، والتوعية المؤسسية وسيادة القانون.

توفير ٤ وظائف عن طريق نقلها (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ موظف فني وطني) من وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة.

وظيفتان مقترحتان جديدتان:

- موظفا حوكمة (١ ف-٤، ١ ف-٣) (الفقرتان ٥٩ (أ) و (ب))

٤ - وحدة سيادة القانون (١١ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، موظفان فنيان وطنيان، ٤ من فئة الرتبة المحلية)

٤ وظائف إضافية مقترحة:

- مستشار شؤون الإصلاحات (١ ف-٤) (الفقرة ٦٩)
- ٣ موظفين لشؤون الإصلاحات (٣ ف-٤) (الفقرة ٦٩)

٥ - وحدة دعم الانتخابات (جديدة)

٩ وظائف مقترحة جديدة:

- موظف أقدم للشؤون السياسية/الانتخابية/القانونية (ف-٥) (الفقرة ٧٤ (أ))
- موظفان للشؤون السياسية/الانتخابية (ف-٤) (الفقرتان ٧٤ ب و ج)
- موظفان للشؤون السياسية/الانتخابية (ف-٣) (الفقرتان ٧٤ د و هـ)
- موظف للشؤون السياسية/الانتخابية (ف-٢) (الفقرتان ٧٤ و)
- موظفان وطنيان للشؤون الانتخابية (موظفان فنيان وطنيان) (الفقرتان ٧٤ (ز) و (ح))
- مساعد إداري (الرتبة المحلية) (الفقرة ٧٤ (ط))

جيم - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الدعامة الثانية)

١ - المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (٤ وظائف حالية: ١ أمين عام مساعد، ١ ف-٤، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١ من الرتبة المحلية) ووظيفة إضافية مقترحة واحدة:

- موظف اتصال ميداني (ف-٤) (الفقرة ٧٩)

٢ - المستشار الخاص لشؤون التنمية (جديدة)

يُقترح أن يوجه المسائل المتعلقة بالتنمية وفعالية المعونة؛ وسيشرف على وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والتنسيق مع المانحين وفعالية المعونة.

٤ وظائف مقترحة جديدة:

- المستشار الخاص لشؤون التنمية (مد-٢) (الفقرة ٨٠)
- المساعد الخاص للمستشار الخاص (ف-٣) (الفقرة ٨٢)
- مساعد شخصي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (الفقرة ٨٣)
- مساعد إداري (الرتبة المحلية) (الفقرة ٨٤)

(أ) وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية: وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة سابقا (١٣ وظيفة حالية: ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ١ من الرتبة المحلية). تنقل ٤ وظائف إلى وحدة الحوكمة الجديدة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ موظف فني وطني)، وتظل ٩ وظائف ووظيفة إضافية مقترحة واحدة:

- موظف إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (الفقرة ٩٠)

وحدة القضايا الجنسانية (وظيفتان حاليتان: ١ ف-٤، ١ موظف فني وطني).

وظيفة إضافية مقترحة:

- موظف للشؤون الجنسانية (ف-٢) (الفقرة ٩٣)

وحدة مكافحة المخدرات (وظيفتان حاليتان: ١ ف-٣، ١ من الرتبة المحلية)
وظيفتان إضافيتان مقترحتان من الأمين العام (١ ف-٤، ١ موظف في وطني)
٣ وظائف إضافية مقترحة (منقحة):

- مستشار لشؤون مكافحة المخدرات (مد-٢) (منقحة)
- موظف أقدم لشؤون مكافحة المخدرات (ف-٤) (الفقرة ٩٦)
- مساعد وطني لشؤون البرامج (موظف في وطني) (الفقرة ٩٧)

(ب) وحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة (جديدة)

٤ وظائف مقترحة جديدة:

- رئيس وحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة (ف-٥) (الفقرة ١٠٠ (أ))
- موظف تنسيق (ف-٤) (الفقرة ١٠٠ (ب))
- موظف معني بفعالية المعونة (ف-٢) (الفقرة ١٠٠ (ج))
- مساعد إداري/لغوي (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٠٠ (د))

٣ - وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري

(وحدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية سابقا (٧ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، موظفان فنيان وطنيان، ٢ من الرتبة المحلية) تنقل وظيفتان إلى وحدة الشؤون الإنسانية (١ ف-٤، ١ موظف في وطني)، وتظل ٥ وظائف في الوحدة.

وظيفة إضافية مقترحة:

- موظف تنسيق (ف-٣) (الفقرة ١٠٤)

٤ - وحدة الشؤون الإنسانية (جديدة)

اقترح الأمين العام ما مجموعه ٢٨ وظيفة للوحدة، بما في ذلك ٢٦ وظيفة إضافية.
وترد الوظائف المقترحة الـ ١٠ كالتالي (بالصيغة المنقحة):

وظيفتان منقولتان داخليا (١ ف-٤، ١ موظف في وطني) من وحدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

٨ وظائف مقترحة جديدة (بالصيغة المنقحة):

- موظف شؤون إنسانية/موظف لشؤون الاتصال والدعوة (ف-٣)
- موظف شؤون إنسانية/تحليل البيانات والإبلاغ (ف-٣)
- موظف شؤون إنسانية/لشؤون الاتصال والدعوة (ف-٢)
- موظف شؤون إنسانية/لشؤون تحليل البيانات والإبلاغ (ف-٢)
- موظفا شؤون إنسانية (موظفان فنيان وطنيان)
- مساعدان محليان (الرتبة المحلية)

دال - مكتب رئيس الأركان

١ - وحدة السلوك والانضباط (وظيفة حالية واحدة (ف-٤))

وظيفتان إضافيتان مقترحتان:

- موظف معني بتقارير السلوك والانضباط والتدريب (ف-٢) (الفقرة ١٠٩)
- موظف برامج وطني (موظف فني وطني) (الفقرة ١١١)

٢ - وحدة مراجعي الحسابات المقيمين (٣ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية)

وظيفتان إضافيتان مقترحتان:

- موظف مراجعة حسابات (ف-٣) (الفقرة ١١٣ (أ))
- موظف إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (الفقرة ١١٣ (ب))

هاء - دعم البعثة

٣٧٤ وظيفة معتمدة.

يُقترح إنشاء ٢٥ وظيفة إضافية لدعم البعثة، على النحو التالي:

١ - مكتب المدير (٣ وظائف حالية: ١ مد-١، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١ من الرتبة المحلية)

وظيفة إضافية مقترحة:

- موظف إداري (ف-٤) في مكتب المدير (الفقرة ١٢٨)
- ٢ - وحدة السلامة الجوية (وظيفتان حاليتان: ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ موظف في وطني) ووظيفة إضافية مقترحة:
- ضابط سلامة الطيران (ف-٤) (الفقرة ١٣٢)
- ٣ - مكتب الخدمات التقنية (وظيفتان حاليتان: ١ ف-٥، ١ من الرتبة المحلية) ستنتقل ٣ وظائف من قسم النقل البري (١ من فئة الخدمة الميدانية، متطوع من متطوعي الأمم المتحدة، ١ من الرتبة المحلية) ووظيفة إضافية مقترحة:
- وظيفة واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) لوحدة الخلايا الوقودية
- ٤ - القسم الهندسي (٦٠ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٣ من فئة الخدمة الميدانية، موظفان فنيان وطنيان، ٩٣ من الرتبة المحلية، ١٥ من متطوعي الأمم المتحدة) نقل ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة خارجياً إلى المكاتب الإقليمية (الفقرة ١٤١) ووظائف إضافية مقترحة:
- رئيس الوحدة الكهربائية والميكانيكية (ف-٣) (الفقرة ١٣٨)
- ٤ تقنيين (الرتبة المحلية) تقنيان لوحدة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وتقني للوحدة الكهربائية، وتقني لوحدة مولدات الكهرباء) (الفقرة ١٣٩)
- مهندس/معماري (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٤٠)
- ٥ - قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٥ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٦ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٧ موظفين فنيين وطنيين، ٢٨ من الرتبة المحلية، متطوعان من متطوعي الأمم المتحدة) ووظائف إضافية مقترحة:
- ٤ وظائف (الخدمة الميدانية) للقيام بالمهام في وحدة VSAT/ميكرووييف، ووحدة الهاتف، والمهام المتعلقة بالاتصالات ذات التردد العالي جداً/التردد فوق العالي وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات (الفقرة ١٤٥)

- وظيفة إضافية واحدة (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة) لوحدة تكنولوجيا المعلومات من أجل إدارة الأصول (الفقرة ١٤٦)
- ٦ - **قسم الإمدادات (٣ وظائف حالية: ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٤ من الرتبة المحلية)**
 - ٣ وظائف إضافية مقترحة:
 - ٣ كتبة لشؤون الإمدادات/العمال العامين (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٤٨)
- ٧ - **قسم العمليات الجوية/مراقبة الحركة (٢٦ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ١٩ من الرتبة المحلية)**
 - ٣ وظائف إضافية مقترحة:
 - موظف جمارك (موظف في وطني) (الفقرة ١٥٢)
 - مناوولا/محملا شحنات (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٥٣)
- ٨ - **قسم المعلومات الجغرافية (جديد)**
 - وظيفتان مقترحتان جديدتان:
 - رئيس القسم (ف-٣) (الفقرة ١٥٥)
 - مساعد لشؤون المعلومات الجغرافية (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٥٦)
- ٩ - **قسم شؤون الموظفين (٢٠ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٦ من الرتبة المحلية، ٤ من متطوعي الأمم المتحدة)**
 - نقل ٣ وظائف خارجيا (١ ف-٣، متطوعان من متطوعي الأمم المتحدة، ١ من الرتبة المحلية) إلى مكتب الخدمات الإدارية بالنظر إلى النقل ذي الصلة الذي جرى إلى وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين (الفقرة ١٥٨). وإلغاء وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة، يقترح الاستعاضة عنها بوظيفة جديدة من فئة الخدمة الميدانية.
 - ٣ وظائف إضافية مقترحة:
 - وظيفة إضافية من فئة الخدمة الميدانية لوحدة إدارة الموظفين الدوليين (الفقرة ١٦٠)

- وظيفة إضافية من فئة الخدمة الميدانية لوحدة الموظفين الوطنيين (الفقرة ١٦١)
 - وظيفة إضافية من الرتبة المحلية للقيام بالمهام المتعلقة بالحضور/مطالبات التأمين الطبي (الفقرة ١٦٢)
- إعادة تصنيف وظيفة مدير وحدة إدارة الموظفين الدوليين من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣ (الفقرة ١٥٩)
- ١٠ - قسم الخدمات الطبية (١٩ وظيفة حالية: ١ ف-٥، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٩ من الرتبة المحلية، ٦ من متطوعي الأمم المتحدة) وظيفة إضافية مقترحة:
- موظف طبي (ف-٣) (الفقرة ١٧١)
- يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس الخدمات الطبية من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤ (الفقرة ١٦٩).
- ١١ - قسم التدريب (٥ وظائف حالية: ١ ف-٣، موظفان فنيان وطنيان، ١ من الرتبة المحلية، متطوع من متطوعي الأمم المتحدة) وظيفتان إضافيتان مقترحتان:
- مساعد لشؤون التدريب (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٧٣ (أ))
 - مدرس لغة (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٧٣ (ب))
- ١٢ - قسم الخدمات العامة (٣٢ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٦ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، موظف فني وطني، ١٩ من الرتبة المحلية، ٣ من متطوعي الأمم المتحدة) وظيفة إضافية مقترحة:
- متطوع من متطوعي الأمم المتحدة لوحدة الحقيبة والسجل (الفقرة ١٧٥)

واو - المكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات

أُتُرحت ١ ٢٣٥ وظيفة لعام ٢٠٠٩، بزيادة ٣٦٨ وظيفة مقارنة بالوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨ وعددها ٨٦٧ وظيفة.

وبالنظر إلى تنقيح أنشطة تنسيق الشؤون الإنسانية، توجد حاليا ١١٧٥ وظيفة مقترحة لعام ٢٠٠٩، بزيادة ٣٠٨ وظائف مقارنة بالوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨ وعددها ٨٦٧ وظيفة (انخفاض بواقع ٦٠ وظيفة مقارنة بالقوام المقترح في الوثيقة (A/63/346/Add.4).

١ - ملاك الموظفين الفنيين بالمكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات

(٢٧٨ وظيفة حالية: ١ مد-١، ٧ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٣٣ ف-٣، ١٠ ف-٢، ٦٧ موظفا فنيا وطنيا، ١٣٢ من الرتبة المحلية)
١٠٥ وظائف إضافية مقترحة: ٦ ف-٣، ٢٩ ف-٢، ٤٢ موظفا فنيا وطنيا، ٢٨ من الرتبة المحلية (الفقرات ١٨٤-٢٠٣ والتنقيح)

٢ - الموظفون الإداريون للمكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات

(٣٦٢ وظيفة حالية (٢٣ من فئة الخدمة الميدانية، ٣٢ موظفا فنيا وطنيا، ٣٠٧ من الرتبة المحلية))
٧٧ وظيفة إضافية مقترحة (٦٤ في ذلك نقل ٧ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة داخليا من قسم الهندسة): ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٥٤ من الرتبة المحلية، ١٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة (الفقرات ٢٠٤-٢١١)

٣ - موظفو الأمن للمكاتب الإقليمية ومكاتب الولايات

(٢٧٧ وظيفة حالية: (٨ ف-٣، ١٦ من فئة الخدمة الميدانية، ٨ موظفين فنيين وطنيين، ١٩٥ من الرتبة المحلية)
١٢٦ وظيفة إضافية مقترحة: ٨ من فئة الخدمة الميدانية، ١١٨ من الرتبة المحلية (الفقرات ٢١٢-٢١٦)

المرفق الخامس

الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لعام
٢٠٠٩: توزيع الوظائف المنقولة المقترحة

من	مكتب الشؤون السياسية	الخدمات الطبية	قسم شؤون الموظفين	رئيس خدمات الدعم المتكاملة	قسم النقل	قسم الهندسة وإدارة المباني	قسم العمليات الجوية
مكتب رئيس ديوان الأمين العام	١٨ موظفا فنيا وطنيا						
١ موظف من الرتبة المحلية							
مكتب المساعدة الانتخابية	١ ف-٤						
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية	١ موظف من الرتبة المحلية						
مكتب الرئيس، دعم البعثة		٢ من فئة الخدمة الميدانية					
مكتب رئيس الخدمات الإدارية			١ ف-٣، ٣ موظفين من فئة الخدمة الميدانية، ٣ موظفين من الرتبة المحلية				
قسم شؤون الموظفين					موظفان من الرتبة المحلية		
قسم المالية					موظفان من الرتبة المحلية		
قسم الخدمات العامة					٢ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية	١ من الرتبة المحلية	
قسم المشتريات						١ من الرتبة المحلية	

من	مكتب الشؤون السياسية	الخدمات الطبية	قسم شؤون الموظفين	رئيس خدمات الدعم المتكاملة	قسم النقل	قسم الهندسة وإدارة المباني	قسم العمليات الجوية
قسم الإمدادات والخدمات				١ ف-٤،			١ من فئة الخدمة الميدانية
				٢ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية			
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات							٣ من فئة الخدمة الميدانية
قسم الهندسة وإدارة المباني							١ من فئة الخدمة الميدانية